جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

# مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

---

إعداد الطالب:
يوسف لعياضي ــ عبد الغني رحات

يوم: 18/06/2023

# النشاط التجاري بالأندلس في العهد الأموي
# (138-422هـ /722-1030م)

---

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| مغنية غرداين | أ. مح أ | جامعة بسكرة | رئيس |
| سالم كربوعة | أ. مح أ | جامعة بسكرة | **مقرر** |
| على بلدي | أ. مح أ | جامعة بسكرة | مناقش |

السنة الجامعية : 2022-2023

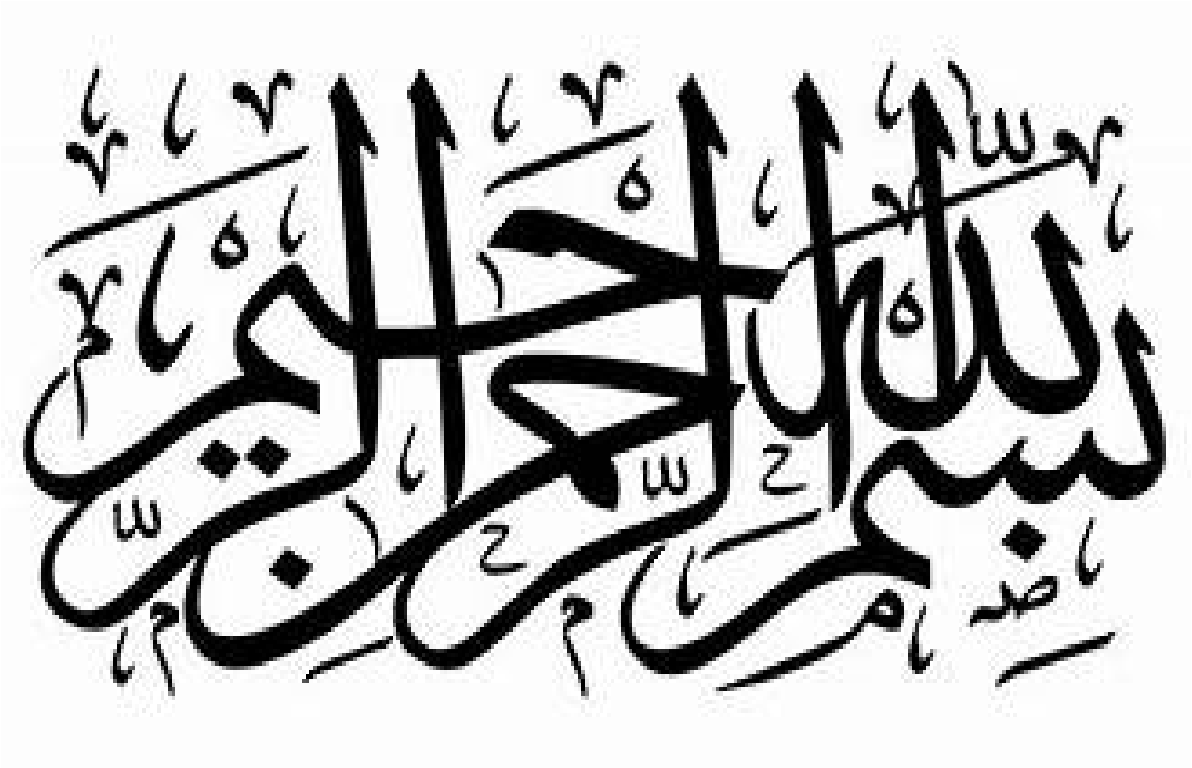
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الشكر لله أولا وأبدا ثم إلى:

والدينا ومن ربانا، ومن علمنا من أول يوم جلسنا فيه إلى مقاعد الدرس، من أساتذتنا الكرام.

والشكر موصول للأساتذة الفضلاء بقسم التاريخ بجامعة بسكرة.

**وشكر خاص**: "للأستاذ الدكتور سالم كريوعة"، الذي كان لنا خير عون وخير مرشد وناصح، والذي لم يتأخر علينا بالتوجيه في أي وقت و أي ظرف طول الموسم.

# الإهداء

إلى آباءنا وأمهاتنا رحم الله الأموات منهم، وحفظ الأحياء، وإلى أحبابنا، وإلى كل معلم سلك طريقا لبناء الأجيال وتخريج الرجال والنساء.

نهدي هذا العمل

# مقدمة

## مقدمـــــــــــــة:

امتازت بلاد الأندلس بتاريخ حافل بالأحداث في العهد الإسلامي، وبالتحديد في الفترة الأموية(138-422هـ/722-1030م)-الإمارة والخلافة-، فقد عرفت أزهى تلك المراحل من عدة نواحي، فهي المرحلة التي شهدت الاستقرار السياسي في معظم مراحلها، مما جعلها تعيش طفرة حضارية في جوانب عدة، كالصناعة والزراعة والتجارة، والعمران، والعلوم والفنون...

ويعتبر الجانب الاقتصادي أحد أهم عوامل التطور الحضاري في الأندلس، واليه يرجع فضل تفوقها على الدول المجاورة لها، من ناحية أوروبا والممالك النصرانية أو من ناحية المغرب، وقد كان للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي حضت به الأندلس والذي منحها أهمية بالغة من الناحية التجارية دورا أساسيا في النمو الاقتصادي للأندلس، فقد أتاح هذا الموقع إمكانية عبور البضائع و تنقل القوافل التجارية والمسافرين في كل الاتجاهات، ومنحتها كثرة الموارد الطبيعية وتنوعها ميزة أخرى ارتكزت عليها التجارة في الأندلس، فقد توزعت السلع والبضائع المتنوعة على محطات ومراكز تجارية جعلت من التجارة في الأندلس نشاط رئسيا وحيويا.

إن النمو الاقتصادي اللافت للأندلس له علاقة بقوة نشاطها التجاري الذي ساهم فيه توفر جملة من الأسباب الطبيعية والسياسية، مما جذب اهتمام الباحثين للنظر في هذا الموضوع، كون التجارة كانت ومازالت رافدا مهما لتقدم الدول ورفاه المجتمعات، ولقد عاشت الأندلس في العهد الأموي تلك التجربة، وذلك ما يثير الفضول لدراستها من عدة نواحي، ومما سلف ذكره انبثقت فكرة دراسة موضوع :

**النشاط التجاري بالأندلس في العهد الأموي (138-422هـ/722-1030م).**

- **أهمية الموضوع:**

إن للتجارة أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد بما ينعكس سلبا أو إيجابا على الوضع السياسي والاجتماعي وحتى الثقافي والبحث في هذا الموضوع يوضح سببا رئيسيا في ازدهار تلك الجوانب في الأندلس في العهد الأموي.

ودور التجارة أساسي في تنشيط الصناعة والزراعة وذلك بالمساهمة في تشجيع الإنتاج وتصريف الفائض من البضائع، ومن هذه الدراسة يمكن أن نلاحظ أثر التجارة على الإنتاج الزراعي والصناعي مما يدعو لدراسة هذه العلاقة المتداخلة مع هذين المكونين الاقتصاديين.

وللتجارة كذلك دور في ربط العلاقات بين الأفراد والدول، فيمكن من خلال هذا الموضوع أن نلاحظ الدور الذي تلعبه التجارة في تقوية الروابط بين تلك الأطراف، سواء بمساهمتها في تنقل الأشخاص وأثر ذلك على التركيبة الاجتماعية، أو ما أثرت به على العلاقات الدولية.

- **أسباب اختيار موضوع البحث:**

**ـ الأسباب الذاتية :**

✓ الرغبة في الاطلاع على التاريخ الحضاري لبلاد الأندلس لمعرفة إحدى جوانبه الحضارية المتمثلة في النشاط التجاري للأندلس في العهد الأموي.

✓ رغبة الاطلاع لمعرفة تفاصيل سير العمل التجاري من معاملات وأساليب وأدوات كانت متعمدة في الأندلس في ذلك العهد.

**ـ الأسباب الموضوعية :**

إن المطلع على الدراسات التاريخية يجد أن معظمها قد أسرف في الجانب السياسي و العسكري، في حين لم ترتقي الدراسات الاقتصادية إلى الحد الذي تكون فيه قد استوفت حقها من البحث، ولدراسة هذا المجال يجب البحث في جميع الروافد الاقتصادية من صناعة و زراعة وتجارة، مما دفعنا للبحث في موضوع التجارة، بشيء من التركيز بما يتوافق مع

مستوى البحث الأكاديمي، رغم أن البحث في التجارة يحتم علينا أن نمس جوانب من الزراعة والصناعة، وهذا ما يزيد من أهمية الدراسات في مجال التاريخ التجاري.

ولقد اتسمت معظم الدراسات بالشمول والعموم في دراساتها الاقتصادية لذلك حاولنا تجاوز العموميات التي اتسمت بها البحوث الاقتصادية السابقة، وذلك بالتركيز على الجانب التجاري من المادة التاريخية في المجال الاقتصادي.

- **إشكالية الموضوع:**

بناءا على أهمية التجارة ودورها في تاريخ الأندلس، وما كان للأندلس من ميزة تفوق فيها، فلابد هناك من ظروف وعوامل ساعدت على الاستفادة من الثروات والخيرات التي كانت تنعم بها البلاد، ولابد كذلك من أنه كان التأثير متبادل بين التجارة والأوضاع السياسية والاجتماعية، ولذلك جاء هذا العمل ليجيب عن تلك المقدمات التي تحتاج إلى نتائج، ولا يتحقق ذلك إلا بالإجابة عن إشكالية معرفة الوضع الحقيقي للتجارة في الأندلس والتي هي:

- **ما هي مظاهر النشاط التجاري خلال فترة الحكم الأموي للأندلس (138-422هـ/722-1030م)؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية يجب الإحاطة بالموضوع من عدة زوايا، لتساهم هذه الزوايا كلها في رسم الصورة المثلى للوضع التجاري من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

- **ما هي أهم العوامل والمراكز التي ساهمت في تنشيط الحركة التجارية في عهد بني أمية بالأندلس؟.**
- **وما أبرز وسائل التجارة والعوائق التي اعترضت طريق النشاط التجاري خلال الفترات المختلفة من العهد الأموي ؟.**
- **ما هي فئات التجار التي امتهنت التجارة، وما طبيعة الأسواق التي كانت موجودة ؟.**
- **ما هي أصناف السلع التي راجت في أسواق الأندلس داخليا وخارجيا؟.**

- **منهج البحث:**

اعتمدنا للبحث في هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي وذلك بالرجوع إلى المصادر التاريخية التي ورد فيها ما يشير إلى وضع التجارة في الأندلس خلال الفترة الأموية، ثم جمع تلك المادة، ومقارنتها واستنباط ما يمكن من الإشارات والقرائن الدالة على الوضع التجاري في الأندلس، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الوصفي وذلك بوصف المدن والأسواق والطرق التجارية، وكل ما تعلق بأحوال التجارة من خلال ما توفر من معلومات.

- **الدراسات السابقة:**

في ما يخص الدراسات التي سبق أن تناولت الموضوع، نجد "**خالد عبد الكريم بن حمود البكر**" في رسالة ماجستير بعنوان: "**النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة**"، بالإضافة لدراسة أخرى بعنوان: "**التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية**" لمحمد عطا الله سالم الخليفات، وكذلك رسالة الدكتوراه لمحمد حسين الزغول بعنوان "**التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية**".

غير أن هذه الدراسات تناولت النشاط الاقتصادي في بلاد الأندلس بصورة عامة، وهذا ما دفعنا للتركيز على جزئية "**النشاط التجاري خلال الفترة الأموية**"، بشيء من التفصيل حوله مركزين على بعض تفاصيل العمل التجاري، التي يمكن أن تكون قد أهملت نتيجة عمومية الأبحاث السابقة، مع اختلافنا مع بقية الدراسات في طريقة عرض والموضوع.

- **أقسام الموضوع:**

قسمنا الموضوع إلى ثلاث فصول :

في الفصل الأول تحدثنا عن الوضع العام لبلاد الأندلس، سياسيا واقتصاديا، وبيان أثر ذلك على التجارة، مع ذكر ابرز المحطات والمراكز التجارية التي نشطت فيها الحركة التجارية، والعوامل المساعد على ذلك.

أما الفصل الثاني خصص لأهم طرق التجارة، والوسائل المستعملة في النشاط التجاري، مع ذكرنا لأهم الصعوبات التي أعاقت عمل التجار وثبطت النشاط التجاري، بينما في الفصل الثالث، توجه الحديث فيه عن التجارة الداخلية والخارجية، حيث قدمنا في التجارة الداخلية عرضا لأصناف التجار وأنواع الأسواق، وأهم السلع والمنتجات وكيفيات تنظيم ومراقبة الأسواق ودور جهاز الحسبة في ذلك، أما التجارة الخارجية فقد أبرزنا من خلالها العلاقات التجارية لبلاد الأندلس التي ربطتها مع مختلف الدول في تلك الفترة، وقدمنا عرض لأهم السلع المصدرة من بلاد الأندلس والوارد إليها.

- **مصادر ومراجع الموضوع :**

لإنجاز هذا البحث استندنا على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة بالجانب الاقتصادي والتجاري في بلاد الأندلس، رغم قلة المصادر المتخصصة في النشاط التجاري.

**أولا- المصـادر:**

❖ **كتب الجغرافيا:**

- **ابن حوقل** أبو القاسم النصيبي(ت380هـ/990 م) "**صورة الأرض**"، الذي استفدنا منه في الفصلين الأول والثاني، وذلك في وصف المدن والمسالك والمسافات والأنهار، وذكر لخيرات وثروات الأندلس الطبيعية التي كان لها بالغ الأثر على التجارة.

- **الإدريسي** الشريف محمد بن عبد الله (ت560هـ/1164م) في كتابه "**نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**" الذي يعد من المصادر الأساسية في الجغرافيا، والذي ذكر فيه الكثير من

التفاصيل التي تتعلق بالنشاط التجاري، من أصناف المزروعات والمصنوعات، ومراكز إنتاجها والوجهات التي تسوق لها.

- **الحميري** محمد بن عبد المنعم (900هـ/1495م)، في كتابه "**صفة جزيرة الأندلس** "وهو جزء من " **الروض المعطار في خبر الأقطار**"، حيث ذكر مدن العالم الإسلامي وما مر بها من أحداث تاريخية، ومن جهة أخرى تحدث عن الخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل قطر، وكان هذا الجزء مخصص للحديث عن الأندلس.

**❖ كتب التاريخ:**

ـ **ابن حيان** أبي مروان القرطبي (469هـ/1076م)، في قطاع "**المقتبس**" الخمسة، ويعد من المصادر الأساسية في تاريخ الأندلس وخاصة في الفترة الأموية، وقد روى عنه الكثير من معاصريه ومن بعده مثل المقري وبن عذاري، ومن خلال مؤلفه يتبن لنا مدى تأثير الفتن والثورات على النشاط التجاري، بالإضافة إلى بعض الشواهد التاريخية حول الأحداث والوقائع التي بها بعض الإشارات إلى الوضع التجاري.

ـ **الدمشقي** (من أعلام ق6هـ-12م) في كتابه "**الإشارة إلى محاسن التجارة** "، وهو من الكتب القيمة التي أفادتنا في البحث، حيث عدد أصناف التجار وقدم صور من التجارة في ذلك العصر، كما أنه من المؤلفات التي تعبر عن الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ـ **ابن عذاري المراكشي** أبو العباس أحمد بن محمد(ق7-8هـ) في كتابه "**المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**" في جزئه الثاني، الذي تضمن معلومات متفرقة بخصوص النشاط الاقتصادي بالأندلس.

**❖ كتب النوازل والحسبة:**

ـ **الونشريسي:** أبو العباس أحمد بن يحي(ت914هـ-1058م)، في كتابه" **المعيار المعرب والجامع المغرب**" تضمن القضايا الفقهية، خاصة تلك المتعلق بنوازل البيع

والمعاملات، التي من خلالها نستطيع أخذ فكرة عن المعاملات التجارية السائدة والمشاكل التي كانت تطرح على الفقهاء.

ــ **السقطي:** أبو عبد الله أحمد بن أبي محمد (631هـ-1234م)، في كتابه "**آداب الحسبة**" حيث ورد فيه ذكر فئات التجار والصناع، ومن خلاله استطعنا فهم كيفية تنظيم الأسواق وضبط الأسعار ومنع الغش بما كان يمارسه المحتسبين من دور رقابي وجزائي في التجارة، وكذلك فقد احتوت "**ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة**" لابن عبدون وابن عبد الرؤوف على بيان لدور المحتسب في نظام السوق.

**ثانيا- المراجع:**

ــ **أوليفيا ريمي كونستبل:** في كتاب "**التجارة والتجار في الأندلس**" الذي تعرفنا من خلاله على أنواع السلع والتجار وطرق التجارة في بلاد الأندلس.

ــ **عز الدين موسى** ومؤلفه: "**النشاط الاقتصادي في الأندلس الإسلامي في القرن السادس الهجري**" تناول فيه جانب من التبادلات التجارية لبلاد الأندلس في تلك الفترة وما سبقها بقليل من الزمن.

ــ **حسين مؤنس:** في مؤلفاته العديدة حول تاريخ الأندلس أما ما استفدنا منه في هذا البحث خاصة هو"**الجغرافيا والجغرافيين في بلاد الأندلس**" والذي أفادنا في التعرف على الخصائص الطبيعية للأندلس، ويحيلنا هذا الكتاب إلى المصادر التي تتحدث عن هذا الجانب دون عناء يذكر.

ــ **عبد العزيز سالم:** في كتاب "**تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس**" الذي تحدث عن الجانب الحضاري للأندلس والذي منه الجانب الاقتصادي بكل فروعة الحيوية.

- **الصعوبات:**

مهما بلغ أي عمل من البساطة، فلا يكاد يخلو من الصعوبات التي تواجهه، ولذلك واجهتنا بعضا منها تمثلت في نقص المصادر التاريخية المتخصصة في الجانب التجاري،

فقد اكتفى بعض المؤرخين بذكر إشارات عامة فقط، والتي وردت في السياق العام للإحداث التاريخية، إضافة إلى صعوبة استخراج المعلومات من مصدر واحد، مما يحتم جمعها من عدة مصادر- وخاصة كتب التاريخ -، على خلاف كتب الجغرافيا التي كانت متخصصة وغزيرة المعلومات في الجانب المدروس.

ومن الصعوبات أيضا عدم التمكن من الوصول إلى كثير من المراجع الحديثة التي كان من شانها إثراء الموضوع، إما لأنها غير متاحة في الشبكة العالمية، أو لعدم كفاية الوقت لمحاولة الحصول عليها بشكل أخر.

كما فاتنا فرصة الاستفادة من بعض المصادر المتوفرة في شكل مخطوط، لعدم امتلاك المهارة الكافية لقراءة من هذه المخطوطات.

# الفصل الأول

## المراكز التجارية وعوامل ظهورها

أولا- الوضع الاقتصادي في عهد الدولة الأموية

ثانيا- المراكز التجارية في الأندلس

ثالثا- عوامل نمو النشاط التجاري بالأندلس في العهد الأموي

## الفصل الأول: المراكز التجارية وعوامل ظهورها

شهدت بلاد الأندلس ازدهارا اقتصاديا منذ القرن الثالث الهجري وطيلة القرن السادس هجري، واتضحت معالمه في عهد عبد الرحمن الأوسط، وكذلك عرفت الأندلس نشاطا كبيرا للحركة الاقتصادية شملت معظم المدن الأندلسية في عهد الخلافة، فقد نشطت في تلك المرحلة التجارة وتشكلت مراكز لها في كل ربوع الأندلس، وكان ذلك بفعل عدة عوامل، وفي الفصل الموالي سوف نتعرف على تلك المراكز وعلى عوامل ظهورها.

### أولا- الوضع الاقتصادي في عهد الدولة الأموية:

تميزت شبه جزيرة أيبيريا بشكلها المثلث الذي يشغل الطرف الغربي من قارة أوروبا، وكذلك اتصالها بقارة إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، وإطلال سواحلها الشرقية على البحر الأبيض المتوسط، والغربية على المحيط الأطلسي، وقد أدى اختلاف أشكال تضاريسها إلى أثر عظيم في تنوع مناخها وعموم أمطارها وتوزع ثرواتها الطبيعية، فشرقها يحده البحر الرومي أو يقال له الشامي(المتوسط)، ومن جهة الغرب والجنوب الغربي يحدها المحيط الأطلسي، وفي جزء الناحية الشمالية يحدها خليج بسكاية، والمتبقي من الجهة تشغله سلسلة جبال البرت، فهي وحدة جغرافية منفصلة عن بقية أجزاء المغرب بما يحيطها من مياه البحر المتوسط والمحيط الأطلسي،[1]ويصف ابن حوقل أهمية موقع الأندلس فيقول: " **أما الأندلس فهي من نفائس جزائر البحر... وأكثرها عامر مأهول يغلب عليها النعيم والتملك الفاشي وفي الخاصة والعامة**"،[2]مما دفع بالمسلمين لاستغلال هذه الطبيعة الجبلية من أجل الإنتاج الزراعي، واتخاذها كمواقع دفاعية ضد القوى الخارجية فأصبحت بمثابة قواعد عسكرية.[3]

---

[1]- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1983م، ص 47.

[2]- أبو القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1992م، ص 104.

[3]- عصام عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة النهضة للنشر، القاهرة، ص ص 34- 35.

## أـــ العوامل الداعمة للنشاط الاقتصادي في الدولة الأموية:

كان لقدوم العرب من المشرق إضافة إلى البربر من بلاد المغرب إلى أرض الأندلس عقب الفتح الإسلامي دور بارز في النمو الاقتصادي الذي عرفته بلاد الأندلس، فقد اختص المسلمون بأجزاء كبيرة من أراضي شبه جزيرة أيبيريا الصالحة للزراعة والثرية بالموارد الأخرى المنتشرة في بلاد الأندلس، فتقدمت الزراعة والصناعة[1]، واهتم الأندلسيون باستصلاح أراضي زراعية أخرى كانت بور،[2]مما أدى إلى ازدهار الزراعة ووفرة الإنتاج الزراعي[3]بالأندلس خلال العهد الإسلامي بالإضافة إلى رعاية الدولة وخدمة الأفراد للأراضي، والعناية الفائقة بها من خلال الحفاظ على خصوبتها وزيادة إصلاحها،[4]وكانت هذه أرضية مناسبة لقيام اقتصاد له عدة مزايا.

### أـ1ـ توفر الأمن في اغلب الفترة الأموية (138-422هـ/755-1030م):

يعد عامل الأمن والاستقرار من الأمور الهامة التي أدت بشكل إيجابي إلى تشجيع التجارة وازدهارها، وقد حرص أمراء بني أمية طوال عهدهم في الأندلس على إشاعة الأمن والاستقرار ببلادهم، مما أشعر التجار بالاطمئنان على أنفسهم وأموالهم، فاقبلوا على أسواق البلاد بطمأنينة وثقة فازدهرت الحياة الاقتصادية وعم الرخاء في أغلب الأوقات، فالأمير عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/756-787م) حرص منذ توليه الإمارة على توفير الأمن والاستقرار السياسي.[5]

---

[1]- منى حسن محمود، المسلمون بالأندلس وعلاقاتهم بالفرنجة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م، ص 207.

[2]- كمال السيد أبو المصطفى، دراسات أندلسية في تاريخ الحضارة، مركز الإسكندرية، مصر، 1946م، ص 9.

[3]- محمد أبو الفضل، شرق الأندلس في العصر الإسلامي(515-696هـ/1161-1687م)، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996م، ص 255.

[4]- منى حسن محمود، المرجع السابق، ص 256.

[5]- عصام كاطع داود الشويلي، إسهامات التجار في الحياة السياسية(92-422هـ)، العدد 25، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2018، ص 139.

## أـ 2 ـ التخفيض من نسب الضرائب المفروضة:

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود أو فريضة المال، تستخلصها الدولة من الأشخاص إجبارا لتحقيق أهداف عامة،[1]وقد تمتع التجار بالعديد من الحقوق والامتيازات سواء داخل الأندلس أو خارجها فقد حظوا بالرعاية والحماية من قبل الدولة التي تعاملوا معها وأعفوا من دفع الضرائب،[2]ويبدو هذا واضحا من خلال قيام أمراء بني أمية في كثير من المناسبات بالأندلس بالتخفيف من بعض الضرائب المفروضة على الناس، وتشمل الضرائب العشر وغيرها التي كانت تشكل موردا ماليا هاما لخزينة الدولة، وعلى الرغم من أهمية هذا المورد المالي للحكومة إلا أن الأمراء حرصوا كثيرا على التودد إلى رعاياهم وكسب تعاطفهم، فكانوا يبادرون إلى إسقاط العشر عنهم لمدة سنة واحدة أو أكثر في مناسبات مختلفة، كما فعل الأمير هشام بن عبد الرحمن (172–180هـ/788–797م) الذي أسقط ضريبة العشر عن رعيته ومنهم التجار، وأخذ منهم الزكاة ولم يفرض عليهم أي مغارم مما قد يؤثر على تجارتهم ونشاطهم.[3]

في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206–238هـ/721–802م) فتحت أبواب الأندلس للتجار المسلمين من جميع أنحاء العالم الإسلامي، فقدم التجار من بغداد وغيرها للأندلس بغرائب الأشياء ونفائسها كالملابس والسلع الكمالية وأدوات الزينة والحلي،[4]فقد كانت السياسية الخارجية التي اتبعها الأمير عبد الرحمن بن الحكم لها آثار طيبة على الحركة

---

[1]– شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، ج 3، ط 8، دار صادر، بيروت، 2010، ص 406.

[2]– يونس عبد العزيز الخالدي، اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس(92–711هـ/897–1490م)، مطبعة ومكتبة دار الأرقم، غزة، فلسطين، 2011، ص 361.

[3]– محمد بن عمر بن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة– بيروت، 1989م، ص 62.

[4]– محمد عطا الله سالم الخليفات، التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138–422هـ/755–1030م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د.محمد العمايرة، قسم التاريخ، جامعة مؤتة، الأردن، 2004م، ص 33.

التجارية، حيث ترك الأمير عبد الرحمن سياسة الباب المغلق مع العراق وفتح أبواب الأندلس للتجارة مع أهل المشرق، واستكثر من استيراد البضائع العراقية، ما دفع بعض التجار لموافاة الأمير بالتحف النادرة، والموجودات الثمينة في قصور بغداد بعد أن عاث الدمار والسلب و النهب فيها جراء أحداث الفتنة التي حدثت بين الأمين والمأمون، ويعتبر عقد الشفاء، وكذلك كنوز ومجوهرات السيدة زبيدة حرم الرشيد من بين هذه المقتنيات التي جاء بها التجار إلى أمير الأندلس.[1]

## أـ 3 ـ ضمان الدولة لحقوق التجار:

يتطلب العمل التجاري وجود بعض الضمانات القانونية أو القضائية والأدبية التي تضمن للتاجر حقوقه وتحافظ عليها، وتكفل له الإنصاف في حالة تعرضه للسرقة أو الاحتيال، وتتيح له المطالبة بحقوقه إذ ما اعتدى عليه، ومنع سلب أمواله، وبانعدام الضمانات الكافية فسيجعل ذلك كثيرا من التجار يعرضون عن القدوم لأسواق الأندلس.

وبما أن الشريعة الإسلامية ضمنت حقوق التجار بنصوصها،[2]فقد منح التجار في الأندلس العديد من الضمانات التي تحفظ حقوقهم، وتمكنهم من المطالبة بها فيلجئون إلى القضاء لإنصافهم، وكذلك أبواب الأمراء في الأندلس كانت مفتوحة للتجار، فيعرضون تظلماتهم عليهم فينصفونهم.[3]

---

[1]– أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي الضيف، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1964م، ص 46.

[2]– عصام داود الشويلي، المرجع السابق، ص 140.

[3]– محمد بشير: هو القاضي محمد بشير المعافري، رحل إلى مكة حاجا وطالبا للعلم والتقى بمالك بن أنس وأخذ عنه العلم، استقضاه الأمير الحكم بن هشام(180–206هـ/796–821م)، فتولى قضاء الأندلس وفق شروط أملاها على الأمير المذكور، أنظر، محمد بن حارث بن أسد الخشني، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1989م، ص ص 83، 88.

ولنا في قضية السرقة التي رفعت للقاضي محمد بن بشير (ت198هـ- 814م) خير مثال، إذ نظر فيها لصالح التاجر وأصدر حكمه بقطع يد خصمه،[1]ومن شواهد التاريخية الأخرى الدالة على ضمان حقوق التجار وإنصافهم، هو ما قام به الأمير عبد الرحمن الناصر عندما قصده أحد التجار وشكا له أمره، وانه فقد كيسا فيه مبلغا كبيرا من النقود كان قد أعدها للمتاجرة، فأنصفه وكلف مجموعة من الثقات بالبحث عنها والنداء عليها في الأسواق والطرقات، وقد عثر علي ضالته وردت إليه.[2]

**ب ــ السلبيات التي أثرت على اقتصاد في الدولة الأموية:**

عاشت الدولة الأموية في بعض فتراتها أزمات سياسية اضمحلت خلالها سلطة الدولة المركزية، واستأثر حكام الأقاليم بجباية مناطقهم مما كان له اثر سلبي على الاقتصاد العام للدولة، فظهرت الهجرة الجماعية الإجبارية من القرى والأرياف، وبذلك ترك العمل في الزراعة والصناعات والحرف المختلفة لنقص المواد الأولية، ونقص الأموال اللازمة للقيام بأي نشاط اقتصادي، وانعكس هذا كله على العمل بالتجارة في المدن، فان الظلم والعدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها وهذا ما يؤدي إلى خراب العمران،[3] ويلاحظ في ميدان ضرب العملة مثلا، أن الأندلس لم تكن لها نهاية القرن 3هـ إلا عملة فضية وكانت العملة الذهبية المتداولة في أسواق الأندلس مشرقية استعملت بالخصوص في شراء العبيد الصقالبة الذين كانوا يصدرون إلى المشرق الإسلامي.[4]

---

[1]- الخشنى، المصدر السابق، ص 90.

[2]- أبو داود سليمان بن حسان بن جلجل الأندلسي، طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق فؤاد سيد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1980 م، ص 94.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق، سهيل زكار، ج1، ط1، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1401هـ/1981م، ص 353.

[4]- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي- الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار عالم المعرفة، الكويت، 2001 م، ص 75.

فكان بذلك للوضع الاقتصادي العام في الأندلس تأثيرا كبيرا على النشاط التجاري وخاصة فترة الأمير محمد (238- 273هـ/853-887م) فقد فشل هذا الأخير في سياسته الإدارية والاقتصادية جملة.

وكان لهذا تأثير كبير على التجارة، فقد فشل في استئلاف الرعية ومنع السرقة ورفع الظلم عنها، رغم ما عرف عنه من حزم في الأمور المالية ومعرفة بعمال الإدارة، فقد تعددت الشكاوى ضد العمال والوزراء من ذلك ما قاله الأمير محمد بن هاشم بن عبد العزيز لوزيره: " **ليس من شيمتنا الإسراع ولو كان لكنت أول طائح مما قد بدأ من تناصر السعايات عليك** "، والملاحظ من خلال هذه العبارة التهاون الواضح في حق الرعية، وهذا ما سيكون له أثره السلبي فيما بعد على الوضع الأمني بالأندلس، وفعلا ما هي إلا فترة حتى اشتعلت الثورات واعتدى على أملاك الرعية وأرزاقها.[1]

ثم بويع الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) وكانت له مزايا جعلته محببا لدى الناس، فكان مقتصدا يظهر ذلك في ملبسه وشكله، منكرا للترف مبعدا لأهله، قويا على ذوي الظلم والجور، وكان يعقد أحيانا على أبواب قصره مجلسا في أيام معلومة فترفع إليه المظالم وتصل إليه كتب الشكاوي.[2]

أما اشتغاله الكبير بإخماد الثورات فقد أثر على الجانب الاقتصادي، فكانت هذه الحركات تسعى إلى فتّ النشاط التجاري للدولة المركزية، ومحاولة ضرب الشريان الرئيسي للخصم كما تأثر بسبب تهديد الطرق بالأخطار.[3]

ولما تولى الناصر الإمارة والثورات محدقة بالأندلس من كل جانب، فقد عظم الشقاق وكان الناصر موقن أنه لن يتم له أي إصلاح اجتماعي ولا اقتصادي ولا سياسي من دون

[1]- أبو مروان بن حيان القرطبي، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق، محمد على مكي، القاهرة، 1971م، ص 160.

[2]- ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار إفريقية والأندلس المغرب،ج2، دار صادر، بيروت، 1950م، ص 144.

[3]- محمود إسماعيل، الخوارج في المغرب الإسلامي، دار العودة، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، 976 م، ص 203.

القضاء على الثوار المتربصين بالطرق في الأندلس، والذين كانوا يهددون الأمن الداخلي، وإرادات الدولة الاقتصادية، فجزء هام من الضرائب كان محبوسا لدى هؤلاء الثوار، فمن دون أمن وضرائب لا يتم نمو ولا استقرار، فسخر كل إمكانية للقيام بتحصين الأمن وتحصيل الضرائب، فقد عارضت الرعية جميع أنواع الصكوك التي تتجاوز ما جاء به الكتاب والسنة،[1] فأصبحت السلطة تحاول كسب تأييد الرعية باتخاذ إجراءات لفائدتها، مما بسط العدل وبدء يقوى اقتصاد الدولة بعد نقص الفتن، و أقبلوا على شأنه وارتاحت نفوس الرعية.[2]

وجعل الناصر همه إعادة هيبة السلطة في قرطبة، وتشجيع العمل التجاري وكانت السنوات الأولى من توليه الإمارة بمثابة سنوات المخاض والمرحلة الانتقالية لعهد الخلافة، فتوقفت معظم الثورات واستسلم أصحابها وعاد الهدوء،[3]فهذه الثورات ثبطت النشاط الاقتصادي، ثم إن الاستقرار السياسي أعاد موارد الدولة الاقتصادية فتوفرت بالتدرج، وفرض الناصر نظام جبائي دوري، وأعاد توزيع الأموال والملكيات إلى أهلها، وخفف الضرائب على التجار، وأمّن السبل والطرق التجارية، وعاد بذلك النشاط الزراعي والصناعي،[4]ونشطت حركة الصادرات والواردات عبر شبكة الطرق التجارية برا وبحرا وعبر الأنهار.[5]

أما في المجال الخارجي فيلاحظ أن التجارة في القرن الثالث، كانت هي الأخرى متدهورة ومتذبذبة، بالرغم من وجود بعض العلاقات التجارية مع مدن البحر المتوسط إلا أنها لم تنشط نشاطا كبيرا، فأسست جاليات الأندلس بعض المحطات التجارية على طول الساحل المغربي في أواخر القرن(3هـ-9م) وأخذ الأندلسيون يتدفقون فيما بعد على هذه

---

[1]- الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص 80.

[2]- ابن حيان، المقتبس،... تحقيق، محمد على مكي، ص 170.

[3]- مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق إبراهيم الابياري، ط2، بيروت، 1410هـ-1989م، ص 143.

[4]- محمد سالم الخلفيات، مرجع سابق، ص 32.

[5]- محمد أبو الفضل، مرجع سابق، ص 274.

المراكز للتجارة والاستقرار،[1] مما أشعر المسلمون في الأندلس أن لديهم جميع ما يحتاجون إليه من مقومات التجارة الخارجية،[2] وبدأت تظهر العلاقات الخارجية بين مدينتي ناربون، ومرسيليا خاصة في أواخر القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي، وتزعمت هاتين المدينتين نشاط التجارة الساحلية المتجهة نحو الأندلس، وخاصة تجارة الرقيق، وذلك مقابل مواد أندلسية كالجلود.[3]

ومجمل القول فقد كان تعامل الأندلسيون الخارجي في نطاق ضيق خلال القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، كما أنه لم تظهر هناك تجارة نشطة حتى مع العالم الإسلامي، بدليل وصول الذهب السوداني حتى بلاد المغرب ولكن لم تظهر هناك عملة ذهبية بالأندلس إلا بعد القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي، وهذا لا ينفي التبادل التجاري مع بعض هذه الدول ولكن في نطاق محدود.

**ثانيا-المراكز التجارية في الأندلس:**

كان للأندلس عدة مراكز تجارية داخلية نشأت بسبب وفرة المنتجات الزراعية والصناعية وزيادة العمران في المدن، وبذلك زيادة الحاجة لتلك المنتجات، كما وجدت مراكز أخرى بحرية نتيجة الحاجة للتواصل مع العالم خارج الأندلس، وفي هذا الجزء سوف نذكر أهم تلك المراكز البرية والبحرية.[4]

---

[1]- محمد سهيل طقوس، تاريخ المسلمين في الأندلس(91-892هـ/710-1992م)، ط1، دار النفائس، بيروت- لبنان، 2005م، ص 321.

[2]- كان أصحاب التجارة الدولية يوصفون بكلمة " تجار" وهي الكلمة العربية الأكثر انتشارا وقد تشير الكلمة إلى رجال يعملون في أنشطة تجارة مختلفة تشمل التجارة المحلية البسيطة، لكنها أكثر ما تطلق على تجار يعملون في تجارة في أصقاع بعيدة وفي نطاق واسع، وأن معظم الحقائق عن التجار المسلمين الناشطين في تجارة الأندلس الخارجية تصف أناس يقعون في صنف التجار الركاض والتجار الرحل، أنظر، أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي الأندلسي، آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق، ليفي برفنسال، طبعة باريس، 1931م، ص54.

[3]- أوليفيا ريمي كونستبل، التجارة و التجار في الأندلس، ترجمة، فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002م، ص 305.

[4]- أنظر، الملحق رقم01.

## أـ المراكز البرية:

اختلفت أهمية المراكز التجارية البرية حسب نوع السلع المعروضة، وحسب سهوله الوصول إليها، وما يمكن أن تستهلكه من سلع قادمة من مناطق أخرى، وقد اشتهرت بناءا على هذه المعايير عدة مدن أندلسية نذكر منها:

### أ-1- طليطلة:

تدعى "طُلَيْطِلَة" بالعربية، أما اللاتينية "تولاطو" (Toleteun)، ومعنى هذه الأسماء يوحي بالحصانة والمنعة، فمدينة طليطلة تعد من أقدم مدن شبه الجزيرة أيبيريا.[1]

للموقع الجغرافي لمدينة طليطلة أهمية كبيرة، فهي تتوسط بلاد الأندلس وقيل أنها من الجزيرة كنقطة الدائرة (المركز)، وكان الاتصال بينها وبين المدن الأندلسية الأخرى يسيرا، وقد منحها هذا الموقع الجغرافي أهميتها الإستراتيجية، فهي محصنة طبيعيا حيث أنها محاطة بنهر تاجة الكبير، بالإضافة إلى سلاسل جبلية ضخمة، مما يجعل اجتياحها أمرا عسيرا يتطلب إمكانات لعبور النهر.[2]

وقد كانت تسمى وجهتها في دولة بني أمية بالثغر الأوسط،[3]ومنها إلى قرطبة تسع مراحل،[4]وما يقارب نفس المسافة إلى مدن أخرى مثل بلنسية، ألمرية، ... وكانت طليطلة

---

[1]- إبراهيم بن عطية السلمي، تاريخ مدينة طليطلة في العصر الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2009م، ص 10.

[2]- عصام السعيد، طليطلة في العصر الإسلامي، مجلة مدن وثقافة، مج17، العدد 6، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الإسكندرية، ص 361.

[3]- محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق، إحسان عباس، ج1، ط2، بيروت، 1984م، ص 394.

[4]- المرحلة: تعادل 30 ميلا، أنظر، حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مكتبة مدبولي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ط2، مدريد- اسبانيا، 1976م، ص 266.

خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي مدينة كبيرة معروفة بكثرة ساكنها،[1]وحسن البناء والتنظيم، إذ أن أبنيتها كانت من حجارة وقد وثقت بالرصاص،[2]وكان لها ثلاث أرباض، ربض للمسلمين، وربض لنصارى، وربض لليهود، وكل ربض كان ينقسم إلى أحياء وحارات، تسمى بمهن ساكنيها وحرفهم، مثل حي العشابين وحارة الصباغين،[3]والمسجد الجامع يتوسط المدينة ويحيط به الأسواق المتخصصة من كل جهة وهي غاية من الحسن والشهرة.[4]

وطليطة كثيرة الخيرات، وعظيمة الإنتاج، ما فاقت به كافة الجهات اشتهارا، ففواكهها لا مثيل لها، ولها طعم ولون خاص،[5]ومن معادنها الحديد والنحاس ومعدن الطفل، وهو الطين اليابس الذي يجهز منه ويعد به الصمغ، كما استخدم نوع من الطين في العناية بالشعر وإعداد بعض الوجبات الغذائية.

ومن الصناعات التي كان لها دورا مهما في طليطلة، الصناعة الحربية وبصفة خاصة الخناجر والدروع والتروس والرماح والسكاكين،[6]ولذلك كان يجوبها التجار من أرض مصر و بلاد الشام والعراق،[7]وبذلك فإن محاسن طليطلة على الجملة كثيرة، وهذا ما جعل منها مركزا تجاريا هام.

---

[1]- محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ج1، ط 3، تحقيق، ليفي بروفنسال، دار الجبل، بيروت- لبنان، 1408هـ/1988م، ص 130.

[2]- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخري الفارسي، المسالك والممالك، تحقيق، محمد جابر عبد العال، مطابع دار العالم، القاهرة، ص 142.

[3]- نفسه، ص 130.

[4]- نفسه، ص 142.

[5]- خالد محمد القاسمي، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ط1، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1448هـ، ص ص 43-44.

[6]- أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله إدريس المعروف بالإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد- القاهرة، 1422هـ/2002م، ص 552.

[7]- الحميري، الروض...،ج1، ص 394.

## أ-2- قرطبة:

وهي قاعدة الأندلس وأم المدائن ومستقر الخلافة ودار الإمارة،[1]وتعتبر مركز مهم من المركز الصناعية في الأندلس، فقد نالت شهرة واسعة في الصناعة ودباغة الجلود، وينسب إليها الجلد القرطبي الذي يحمله التجار إلى أوروبا كسلعة غالية ونادرة اشتهرت بها.[2]

وما زادها أهمية أن بها نهر قرطبة الكبير[3]الذي ينبع من جبل شقورة، وتصب فيه أودية كثيرة، ويمر النهر بإشبيلية، وأقيمت عليه قنطرة عظيمة، وقد قدر لقرطبة أن تكون محل الإمارة ومستقر الخلافة لبني أمية، وأكبر أثر لهم فيها الجامع المشهور باسمها (جامع قرطبة الكبير)، قال فيها ابن سعيد: "**هي في كثرة، وأهل، وسعة رخصة، وفسحة أسواق، ونظافة مجال، وعمارة مساجد، كثيرة الحمامات والفنادق، ويزعم أهلها أنها كأحد جانبي بغداد، وأن عبد الرحمن بن محمد بنى في غربها مدينة الزهراء على سفح جبل**".[4]

وعدت في الأندلس كما يصف المقري بأنها: "**من الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد** " **وقد اتصلت بها العمارة ثمانية فراسخ طولا، وفي عرضها فرسخين، وكل ذلك ديار وقصور وبساتين ومساجد وقيساريات وخانات وأسواق وحمامات على طول ضفة الوادي الكبير.**[5]

وقد عرف عن قرطبة أن معظم أهلها كانوا يشتغلون بالتجارة، وأن المدينة كانت متصلة بالأسواق والبيوع والحمامات، وقد وضح ابن غالب أهمية هذه المدينة كمركز مدني وتجاري

---

[1]- عبد العزيز سالم، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس- دراسة تاريخية عمرانية في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص20.

[2]- مروان بن عبد الملك بن الكردبوس، تاريخ الأندلس، تحقيق، أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971م، ص 141.

[3]- الحميري، صفة...،ج1، ص 203- حمدي عبد المنعم محمد حسن، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في العصر المرابطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص 349.

[4]- ابن سعيد، مصدر سابق، ج2، ص 194.

[5]- شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1988م، ص 153.

بقوله: **"قرطبة قاعدة الأندلس أم المدائن... وتجبي إليها ثمرات كل جهة وخيرات كل ناحية".**[1]

أما عن الصناعة فقد اشتهرت قرطبة باستخراج الزيت و الصابون والمنسوجات الحريرية والعلب العاجية، والأنابيب المستخدمة في جلب المياه، وصناعة الجلود والسلاسل، وجميع أنواع أواني الطعام والشراب التي كانت تستخدم في الحياة اليومية.[2]

وذلك كله نتيجة لموقعها المتوسط بين مدن شرق الأندلس وغربها، وارتباطها بطرق المواصلات مع جميع تلك المدن، ووفرة ما بها من فنادق ومطاعم ومشارب،[3]وبالتالي لها علاقة تجارية مع سائر بلاد الأندلس وكذلك مع الدول المجاورة، فقد روي انه كان لأحد تجارها مخازن تؤجر للتجار الأجانب.[4]

## أ-3- غرناطة:

أما غرناطة فتقع في جنوب الأندلس، ومن أهم مراكزها التجارية، بينها وبين قرطبة ثلاثين فرسخا،[5]وكانت غرناطة من أهم المراكز التجارية إنتاجا للكتان وتصديرا له،[6]وبها الموز والقسطل والتين والأعناب، وكانت تستخدم فيها المعادن كالذهب وغيرها من المنتجات.[7]

---

[1]- أحمد علي فكري، قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983م، ص 171.

[2]- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري المعروف بشيخ الربوة، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993م، ص 157.

[3]- عبد العزيز سالم، قرطبة...، ص 20 – أحمد علي فكري، المرجع السابق، ص 256.

[4]- الإدريسي، مصدر سابق، ج2، ص 575.

[5]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 56.

[6]- الحميري، الروض...، ج1،ص 24.

[7]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 60.

**ب- المراكز البحرية:**

سبق وأن أشرنا إلى أن موقع الأندلس محاط بالبحر من أكثر جوانبه، ما يجعل سكان شبه جزيرة أيبيريا والأندلسيين خصوصا مضطرين لعبور البحر للتعامل مع العالم الخارجي، فحتى المنافذ البرية كانت صعبة المسالك، ويفضل الناس التنقل بحرا لبعض مدن الفرنجة قرب تلك الممرات، كل ذلك جعل من الأندلسيين يعتمدون في تنقلاتهم الخارجية على المدن الساحلية والتي اشتهرت كثيرا لأهميتها.

**ب-1- مدينة ألمرية:**

كانت ألمرية في العصر الإسلامي تشغل نفس الموضع الذي تقوم عليه المدينة الحديثة، وتقع على شاطئ خليج واسع عميق يحميها من الرياح ويعرف اليوم باسم خليج ألمرية، ويعتبر مرفئا ممتازا، ويمتد ما بين رأس قابطة بني أسود شرقا، ورأس سابينال غربا، ويحد ألمرية من الغرب الركائز الأخيرة من جبال ألمرية، وتؤلف فرعين من سلسلة جبال جادور المرتفعة بدورها من جبل شلير، أما من الشرق في اتجاه ناجر فيمتد فحص مثلث الشكل وأرضه منبسطة،[1] وتقع بين مدينتي مالقة ومرسية على حافة بحر الزقاق،[2] ولقد ذاعت شهرة ألمرية منذ بنائها وغدت في القرن الرابع الهجري من أشهر مراسي الأندلس وأعمرها،[3]وأصبحت حسب ما وصفها المؤرخون بالنسبة للأندلس باب الشرق ومفتاح الرزق.[4]

أما عن أهمية ألمرية كمركز تجاري، فقد شهدت خلال عصر الخلافة نشاطا تجاريا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي، ويرجع ذلك إلى موقعها على ساحل البحر

[1]- عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 1984م، ص 13.

[2]- أبي العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1432هـ/1915م، ص 216.

[3]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 21.

[4]- شيخ الربوة، المصدر السابق، ص 320.

الأبيض[1]، ويضيف ياقوت الحموي أن" **من ألمرية يركب التجار، وفيها تحل مراكب التجار وفيها مرفأ ومرسى السفن والمراكب**"،[2] ولألمرية من الصنائع صناعة السروج، وصناعة الأثاث المنزلي، ونتيجة لهذا انتعشت تجاريا و اتسعت عمرانيا وعرف أهلها بالرفاهية.[3]

**ب-2- مالقة:**

حظيت مدينة مالقة[4] بموقع جغرافي مهم، إذ تقع على أرض منبسطة في أقصى جنوب شرق الأندلس، على شاطئ البحر الأبيض المتوسط،[5] وفي فترة بني أمية أخذت مدينة مالقة في النمو والعمران، وقصدتها أفلاك التجارة بكثرة فأصبحت في القرن الرابع الهجري حاضرة كورة رية، وأرشذولة وغيرها، ومع الزمن طغى اسمها على اسم "**رية**" فأصبحت تعرف بكورة مالقة.[6]

كان لمدينة مالقة مزايا عديدة جعلت منها مركزا تجاريا هاما، بالإضافة إلى موقعها على ساحل البحر المتوسط ودورها في عمليات الشحن والتفريغ، فقد كان لها من كثير الخيرات والمنتجات الزراعية والصناعية ما جعل ساحلها محط تجارة لمراكب المسلمين والنصارى.[7]

---

[1]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 23.

[2]- الحموي، مصدر سابق، ج5، ص 119.

[3]- أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجغرافيا، تحقيق، محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر- القاهرة، ص 111.

[4]- مالقة (Malaga): وهي اليوم مدينة إسبانية حديثة عاصمة للولاية المسماة باسمها (ملقا)، وتختلف عن مدينة ملقا الأسيوية عاصمة الولاية في أقصى جنوب غرب أوروبا تقع الثانية في أقصى جنوب شرق آسيا، وتعرف اليوم بشبه جزيرة الملايو في دولة ماليزيا وربما جاءت تسميتها من مالقة الإسلامية المذكورة أعلاه، لأن نشأتها كانت في أوائل القرن التاسع الهجري(803هـ)، أنظر، محمد عبد الله عنان، الآثار الأندلسية الباقية في اسبانيا والبرتغال، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1417هـ/1997م، ص 24.

[5]- الحميدي، جذوة المقبس في ذكر ولاة الأندلس، تصحيح، محمد بن تاويت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 56.

[6]- خالد بن عبد الله بن حسين آل زيد، مدينة مالقة منذ عصر الطوائف(422-892هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ الإسلامي، إشراف سعيد بن عبد الله البشري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، السعودية، 1430هـ/2009م، ص 29.

[7]- الإدريسي، مصدر سابق، ج 2، ص 570.

**ب-3- بلنسية:**

كانت بلنسية في العصر الإسلامي قاعدة من أهم قواعد الأندلس، ومقرا للعمال، ومركزا للكورة التي تسمى باسمها، وتقع مدينة بلنسية في إقليم شرق الأندلس، على مسافة ثلاثة أميال من ساحل البحر المتوسط،[1] وهي على النهر العظيم المسمى "**بوادي شقر**"، الذي منه تسقى بساتينها وجناتها وعن طريقه تدخل السفن الكبار للمدينة من البحر المتوسط،[2] وقد كانت من المراكز والموانئ التجارية الهامة في الأندلس، ويرجع ذلك إلى ما اختصت به من وفرة إنتاج وجودة الصناعة، وقد امتازت بلنسية بوفرة مياهها واعتدال مناخها وخصوبة تربتها، ففي ذلك يقول ابن سعيد:" **وقد خصها الله بأحسن مكان وحفظها بالأنهار والجنان،.. فترى مياه تتفرع... وهوائها حسن**"،[3] مما ساعد على تنوع منتجاتها الزراعية والفلاحية،[4] وعرفت بلنسية بكثرة تجارها وتعدد أسواقها ورخاء أسعارها، وصارت محطة تفد إليها التجارة من الأندلس وخارجها، برا وبحرا، سواء أكان من أجل البيع أو الشراء.[5]

**ب-4- اشبيلية:**

عرفت مدينة إشبيلية بأنها مدينة جليلة تقع في الجنوب الغربي من الأندلس، إلى الشرق من كورة لبلة وإلى الغرب من قرطبة،[6] واعتاد أهل إشبيلية أن يسموا كل قرية كبيرة جامعة

---

[1]- كمال السيد أبو المصطفى، تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي- دراسة في التاريخ السياسي والحضاري(90-490هـ/814-1102م)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص 47.

[2]- ابن غالب محمد بن أيوب، قطعة من كتاب فرحة الأنفس من كنوز الأندلس ومدنها، تحقيق، لطفي عبد البديع، مج1، ج2، مجلة معهد المخطوطات العربية، 1955م، ص285.

[3]- ابن سعيد، مصدر سابق، ج 2، ص 298.

[4]- نفسه، ص 243.

[5]- الزهري، المصدر السابق، ص 102.

[6]- جاء ذكر أهل العلو أن أصل تسميتها أشبالي ومعناه "المدينة المنبسطة"، ويقال أن الذي بناها هو يوليس قيصر، أنظر، الحميري، صفة...، ج1، ص 18.

إقليم كذا فإنما يعني "**بلدة**"، وقد اختلفت القرى التي تتبع لإشبيلية من فترة إلى أخرى وعرفت بالبلاد التي كثرت جبايتها خاصة في فترة الحكم المستنصر.[1]

يتكون الاقتصاد الاشبيلي من عدة موارد اقتصادية وزراعية وصناعية وتجارية، وإشبيلية حباها الله بجمال حضرتها وطيب ثراها واعتدال مناخها وكثرة عيونها وأنهارها، ومن هذه الأنهار نهر مرسية الذي يصب في البحر المتوسط، ونهر السوس الذي يمر بمحاذات الأراضي الإشبيلية بحيث تكون إشبيلية في الجهة الشرقية من النهر، وبالتالي فهي مدينة زراعية بامتياز.[2]

واشتهرت إشبيلية خلال العصر الأموي بالغلال الوافرة والتجارة الواسعة، وذلك بتوفر الزرع والضرع وكثرة الثمرات،[3]حيث كان يصدّر منها الزيت إلى بلاد المشرق والمغرب الإسلامي، وفيها يقول الحميري: "**أهلها مياسير، وجل تجارتهم الزيت يتجهزون به إلى المشرق والمغرب**".[4]

وزيادة على ذلك لإشبيلية مرسى وميناء مشهور في الجهة الغربية نظرا لموقعها بالقرب من المحيط الأطلسي، وعلى نهر الوادي الكبير "**الذي كانت تسير فيه المراكب الكبار و الصغار الداخلية من البحر المحيط والعائدة من قرطبة و إشبيلية إلى البحر**"[5] بمنتجات هذه الجهات، مما أعطاها طابعها التجاري.

---

[1]– فلنتينا سليمان عفانة، مملكة اشبيليا زمن بني عباد وعلاقتهم الداخلية والخارجية(414–484هـ/1023– 1069م)، قدمت هذه الرسالة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، إشراف هشام أبو رميلة، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2002م، ص 22.

[2]– نفسه، ص 28.

[3]– الحميري، صفة...،ج1، ص21.

[4]– زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ص 497.

[5]– الحميري، صفة...، ج 1، ص22.

**ب-5-الجزيرة الخضراء:**

تعد مدينة الجزيرة الخضراء التي تقع في أقصى جنوب الأندلس من أهم المراكز التجارية البحرية، وذلك لقربها من الشواطئ المغربية، حيث شكلت همزة وصل بين المغرب والأندلس، ولا يفصلها عن سبتة المغربية إلا مجاز البحر الذي يبلغ عرضه ثمانية عشر ميلا، وقد وصف الحميري كثرة أسواقها فقال: " **وأسواقها متصلة من الجامع إلى الشاطئ البحر**".[1]

وكانت معظم الصادرات والواردات الأندلسية من الشرق الإسلامي والمغرب تمر بها، وزادت أهميتها في عصر الخلافة، إذ أنشأ فيها الخليفة عبد الرحمن الناصر دار لصناعة السفن والتجارة،[2] وكانت الجزيرة من أهم المدن التجارية في بلاد الأندلس (فهي وسطى مدن الساحل وأقرب مدن الأندلس عبورا إلى العدوة، وبين الجزيرة وبين قرطبة خمسة وخمسون فرسخا، ويعتبر مرسي الجزيرة من أجود مراسي العبور وأقربها من البحر، فكانت تقع على ربوة مشرفة على البحر جنوبي الأندلس، وتطل على مضيق جبل طارق وكانت بها دار صناعة.[3]

**ثالثا: عوامل نمو التجارة بالأندلس في العهد الأموي**

حضت بلاد الأندلس في فترة العهد الإسلامي بشهرة تجارية واسعة امتدت إلى سائر دول المشرق والمغرب، وقد بدأ ذلك النشاط التجاري منذ أيام الفتح الأولى مع بلاد المغرب، وفي عهد الإمارة (138-316هـ/755/958م)، اتسعت دائرة نشاط تجارة الداخلية والخارجية، فزادت ثروة البلاد وعم الرخاء، وتضاعفت واردات الدولة، وخاصة منذ عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/822-852م) الذي فتح أبواب الأندلس أمام

---

1- الحميري، صفة...، ص 73.

2- الحميري، الروض...، ج1، ص 223.

3- ســـامية مسعد مصطفى، العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية، ط1، الإسكندرية، 2000م، ص 134.

تجارة المشرق، مما يعد أهم العوامل التي ساعدت في زيادة النشاط التجاري، وغيرها من العوامل التي سوف نذكرها فيما يلي:

**أ- العوامل الطبيعية:**

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأندلس سمح لها بان تلعب دورا اقتصاديا وتجاريا كبيرا ببلاد الغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، فكانت الأندلس حلقة الوصل بين أوروبا والمغرب وإفريقية وبلاد المشرق الإسلامي.

كانت الأندلس حينذاك بلدا عامرا بالمدن أكثر من ما كان بالمغرب فصارت قرطبة زمن عبد الرحمن الناصر من كبريات مدن العالم الإسلامي، وكانت الجهة الأكثر أهمية في الحركة التجارية هي الركن الجنوبي والجنوبي الشرقي، أي الجزء المطل على البحر الأبيض المتوسط، وهذا يبين أهمية تجارة البحر بالنسبة للأندلس.[1]

ويشير بن غالب إلى أهمية الأندلس بالنسبة للمغرب الإسلامي بقوله: " **أنها أعظم هذه القطع شأنا وأرفعها قدرا وأشهرها ذكرا، وأشمخها ملكا واعزها سلطانا، وأكثرها مدائن وامنعها معاقل وأنفعها سواحل وأغزرها فواكه، وأوسعها معايش وأرفقها بأهلها عند الشدائد**".[2]

ولعل الفائض في الإنتاج الزراعي كان بسبب تنوع موارد الأندلس، وتباين أقاليمها المناخية واختلاف مواسم سقوط الأمطار بين شرق الأندلس وغربها، مما جعل خيراتها ومنتجاتها الزراعية تستمر طوال العام.[3]

---

[1]- أرشيبالد، ر، لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500- 1100م)، ترجمة أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص249.

[2]- ابن غالب، مصدر سابق، ص 307.

[3]- المقري، مصدر سابق، ج1، ص 132.

ونظرا لهذا الموقع الذي تمتعت به فإنها لعبت دورا اقتصاديا هاما فحاولت في القرن الرابع الهجري و العاشر الميلادي توحيد المغرب الإسلامي وإخضاعه لها، ولقد خطت خطوات في ذلك الاتجاه عن طريق التجارة والدبلوماسية،[1] حيث يقول ابن حوقل عن أهمية موقع الأندلس: "**فأما الأندلس فهي من نفائس الجزائر البحر**".[2]

**ب- العامل السياسي (الأمن والاستقرار):**

عمت الأندلس حالة من الاستقرار السياسي بعد أن تم لعبد الرحمن الداخل(138-172هـ/755-788م) السيطرة على الأندلس، وظلت هذه الحالة في زيادة إلى غاية عهد عبد الرحمن الأوسط، حيث عرفت أوجها، ثم تلتها فترة الطوائف الأولى ـ وهي فترة قصيرة بالنسبة لعهد بني أمية في الأندلس ـ، ليعود عهد الخلافة مع الناصر للسيطرة التامة على الأندلس إلى غاية إعلان سقوط الخلافة وبداية الطوائف الثانية، ويعتبر عامل الأمن والاستقرار من العوامل المهمة التي شجعت في تقوية التجارة، وقد حرص أمراء وخلفاء بني أمية طول عهدهم على إشاعة الأمن والاستقرار بالبلاد، مما أشعر التجار بالاطمئنان على أنفسهم وأموالهم، فأقبلوا على أسواق البلاد بطمأنينة وثقة، فازدهر الاقتصاد وعم الرخاء.[3]فالأمير عبد الرحمن الداخل حرص منذ توليه الإمارة على توفير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في الأندلس، حيث قضى على جميع عناصر الفوضى والاضطراب وشجع الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد.[4]

---

[1]- عبد الله العروي، تاريخ المغرب في عهد الوحدة والسطوة، ج 2، ط 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000م، ص 14.

[2]- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 108.

[3]- جهاد غالب مصطفى الزغول، الحرف والصناعات في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا جامعة الأردن، 1994م، ص96.

[4]- ابن القوطية، مصدر سابق، ص 40.

وفي عهد الأمير الحكم بن هشام (180-206هـ/796-821م) أذعنت جميع بلاد الأندلس بالطاعة له، ولم يختلف عليها مختلف فكانت الأندلس أكثر جهات العالم الإسلامي أمنا، وقصدها التجار من كل جهة.[1]

أما في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/821-852م) فتحت أبواب الأندلس للتجار المسلمين من جميع أنحاء العالم الإسلامي فقدم التجار من بغداد وغيرها للأندلس بغرائب الأشياء وعجائبها،[2] كالملابس وأدوات الزينة التي سرعان ما انتشرت بين الأندلسيين والمستعربون،[3] وعلى الرغم من أن فترة الطوائف الأولى شهدت تململا وشيء من الفتن والنزاعات، فقد اشتهر العصر الأموي بكثرة متاجره وأسواقه، وذلك من خلال ازدهار الحياة الاقتصادية بها إلى جانب توفر الأمن و الاستقرار حيث انتشرت الأسواق في المدن و القرى.[4]

وفي عهد الناصر لدين الله (300-350هـ/912-961م)، دانت جميع بلاد الأندلس بالولاء له، وأجبر ملوك النصارى على عقد معاهدات السلم والسلام، واعتدلت البلاد وأمر بتنظيم حوانيتها وأسواقها،[5] وبذلك عم الاستقرار جميع البلاد داخليا وخارجيا فنشطت التجارة في البلاد وحل بها التجار من كل جهة، حيث في عهده نزل التجار الملفين،[6]وعادت التجارة لما كانت عليه من رواج خصوصا في فترة الخلافة بداية من سنة (316هـ/929م).

---

[1]- ابن عذارى، مصدر سابق، ج2، ص87.

[2]- المستعربون: هم النصارى الإسبان الذين لم يغادروا بلادهم بعد سيطرة العرب عليها فتابعوا حياتهم الطبيعية فيها، انظر، حسين يوسف دويدار، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي(138-422هـ/755-1030م)، ط1، مطبعة الحسين الإسلامي، كلية اللغة العربية، جامعة المزهر، 1414هـ-1994م، ص 362.

[3]- ستانلي لين بول، قصة العرب في إسبانية، ترجمة، علي الجارم بك، مدينة نصر- القاهرة، 2012م، ص 113.

[4]- المقري، المصدر السابق، ج1، ص 226.

[5]- أبي مروان بن حيان الأندلسي، المقتبس...، تحقيق، صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م، ص 48.

[6]- التجار الملفين: هم الذي اشتهروا بصناعة ثياب الملف، وهي ثياب حسنة العمل من الصوف، تضاهى ثياب الخز، وقد كان هؤلاء التجار يأتون إلى الأندلس عن طريق البحر من أوروبا، أنظر، الزهري، مصدر سابق، ص 76، كمال السيد

## ج-عوامل إقتصادية:

المعلوم أن أهم العوامل المساعدة على تطور الحركة التجارية يتوقف على عنصرين مهمين وهما الزراعة والصناعة، ولذلك سوف نتناول كل عنصر منهما فيما يأتي:

### ج-1- وفرة المنتجات الزراعية:

امتازت بلاد الأندلس باحتوائها على أخصب الأراضي الزراعية وأكثرها إنتاجا بالمقارنة مع الممالك النصرانية في شمال اسبانيا وبلاد المغرب، وهذا ما دفع الأندلسيين إلى إيلاء الزراعية جل عنايتهم واهتمامهم، فشيدوا السدود وفتحوا القنوات وأجروا المياه إلى الأماكن النائية[1]، فانتعشت الزراعة نتيجة لذلك وتنوعت المحاصيل الزراعية، واستمر ظهور بعضها على مدار العام وكثرت المحاصيل حتى زادت عن حاجة أهل البلاد، فصدرت إلى البلدان الأخرى، ومن أهم المحاصيل التي أنتجت بالأندلس سائر أنواع الحبوب وخاصة القمح والشعير الذي كان يصل أسواق أغلب المدن الأندلسية،[2] وانتشرت زراعة الأرز في المناطق الجنوبية والشرقية من الأندلس،[3] وكان فيها أصناف من الفواكه من التفاح والعنب والموز، والبندق، والرمان والخوخ،[4] والتي شملت مساحة واسعة، ويذكر ابن بصال: " **أنه كان يزرع في كل مكان**"، واهتم الأندلسيون بزراعات أخرى مثل التوت والقطن لاستخدامها في صناعة الملابس.[5]

---

أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين الموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996م، ص ص 347- 348.

[1]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 70.

[2]- محمد عبده حتاملة، الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة، مطابع الدستور التجارية، عمان، 2000م، ص 104.

[3]- جهاد غالب مصطفى الزغول، المرجع السابق، ص 22.

[4]- القزويني، مصدر سابق، ص 10.

[5]- عبد الملك بن بصال، الفلاحة، ترجمة وتعليق، مارية مياس ومحمد عزيمات، معهد مولاي الحسن، تطون- المغرب، 1955م، ص 66.

**ج-2- تطور الصناعات الأندلسية وتنوعها:**

وصلت الأندلس في العهد الأموي، إلى درجة متقدمة من العمران والتحضر، ومن العوامل التي ساعدت على قيام الصناعة في الأندلس هي استغلال المسلمون لثروات البلاد إلى ابعد الحدود، وروح التسامح التي أبداها المسلمون تجاه أهل الحرف والصنائع من أهل الذمة، وتشجيعهم للصناعة والابتكار،[1] وتعلم الأندلسيون الكثير من الصنائع من المشرق وصلت لدرجة نبوغهم في صناعة الحلي، ما دعم تعدد السلع وتوافد التجار على البلاد،[2] واستغلوا الثروات الطبيعية للبلاد، فاستخرجوا المعادن المختلفة كالذهب والفضة والرصاص والحديد والزنبق،... وغيرها، واشتهرت بعض المناطق بهذه المعادن مثل: قرطبة ولوشة وتدمير، حيث كانوا يستخرجون منهم الفضة والنحاس، وقد اشتهرت قرطبة بالرخام الجيد.[3]

كما غلب على الأندلس في جميع الأحوال كثرة نيل النعم والتملك الفاشي في الخاصة والعامة وأصبحت مضرب المثل في أوروبا وآسيا وإفريقيا بوفرة الأمن والاستقرار، وعظم الثروة وقوة المملكة.[4]

---

[1]- حسين يوسف دويدار، المرجع السابق، ص 364.

[2]- ستانلي لين بول، مرجع سابق، ص 101.

[3]- المقري، المصدر السابق، ص 150.

[4]- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 104.

# الفصل الثاني

## الطرق التجار ووسائل وعوائق التجارة في الأندلس

أولا- الطرق التجارية

ثانيا- وسائل العمل التجاري في الأندلس

ثالثا- عوائق التجارة في الأندلس

## الفصل الثاني: الطرق التجارية ووسائل وعوائق التجارة في الأندلس

إن العمل التجاري يقوم على التبادل لصنفين مختلفين كما أو جنسا – مقايضة أو سلعة وعملة وغيرها–، ولابد لهذا التبادل من طرق ومسالك، ولابد أن وتأخذ هذه التجارة شكل محدد يتجسد في وسائل للنقل، وأدوات للكيل أو الوزن، وأسلوب تعامل – سواء مشروع أو متعارف عليه–، وهذه التجارة كانت متعدد، وبوسائل قديمة وأصيلة في بلاد الأندلس، وأخرى وفدت من بلاد أخرى، من أجل تحقق الغاية من العمل التجاري، ولم يكن العمل التجاري في العهد الأموي في نفس الظروف الحسنة و السهلة، بل تخلله العديد من العوائق والعقبات في بعض الأحيان، فكل هذه المسائل سوف نبحثها في هذا الفصل.

### أولاـ الطرق التجارية:

تعد الطرق من العوامل المهمة في زيادة حركة النقل التجاري ومن خلالها يتحدد حجم السلع المنقولة بين المدن الأندلسية، وهذا يبين بأن هناك علاقة بين حجم السلع المنقولة، وبين وضع وكثافة الطرق الداخلية،[1] وذلك بالنظر أيضا إلى الحالة الأمنية، وملائمة التضاريس والجغرافيا،[2] وكما هو معلوم فإن شريان التجارة هو الطرق والمسالك، وهي كذلك من أسباب ازدهارها، أما التجارة الخارجية فقد اعتمدت بشكل كبير على النقل البحري، وهذا ما سنحاول بسطه خلال هذا العرض.

### أـ الطرق الداخلية:

توفرت الأندلس في العهد الأموي على شبكة واسعة من الطرق داخليا، والتي اعتمد عليها في نقل السلع من مدينة الأخرى، ومن المميزات الطبيعية للأندلس تنوع المسالك

[1]– أنظر، الملحق رقم 02.

[2]– خالد بن عبد الكريم بن حمود البكر، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة (138–316هـ/755–928م)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1993م، ص 255.

التجارية ما بين برية ومائية (نهرية وبحرية)، ولمعرفة تفاصيل الطرق التجارية في الأندلس سنتتبع كل منهما على حدي فيما يلي:

## أ-1- الطرق البرية:

يمكن من خلال كتب الجغرافيا والرحالة المسلمين أن نميز الكثير من الطرق الداخلية، والتي يسلكها المسافرون والتجار على حد السواء، وتميزت هذه الطرق بالأمان وتوفر أماكن الراحة من خلال الحمامات والخانات والأسواق، فنجد بن حوقل يصف قرطبة وهي أم القرى في الأندلس بقوله: "**فأما الجنوب منه – وادي الرصافة – فهو إلى وادي وعليه الطريق المعروف بالرصيف والأسواق والبيوت والخانات والحمامات ومساكن العامة بربضها**".[1]

كما تميزت هذه الطرق بكثرة المدن التي تمر عليها، فاليعقوبي يذكر: "**أن خارج من قرطبة يسير ستة أيام من الموضع في قرى المتصلة وعمارات وأودية وأنهار وعيون ومزارع**".[2]

ويصفها كذلك الزهري بقوله: " **وذلك لأنها صقع صغير وفيها ثمانون مدينة من القواعد الكبار، ومثلها أزيد من الصغار، وليس في معمورة الأرض صقع أصغر من هذا الصقع، يجد فيها المسافر ثلاثة مدن، وأربعة قريبة بعضها من بعض إلا في الأندلس ومن بركاتها أنه لا يمشي الإنسان فرسخين دون ماء، ولا يمشي ثلاث فراسخ إلا وجد فيها الخبز والزيت في الحوانيت على طول سفره** ".[3]

إن لتقارب المدن في الأندلس دور في زيادة الحركة والتنقل بينها، وشعور التجار بالطمأنينة على أنفسهم وتجارتهم (أموال والسلع)، وكذلك فرصة التبادل التجاري أثناء الطريق من مدينة لأخرى، ولم تكن تلك الطرق آمنة على الدوام، بل مرت بفترات تكون

---

[1]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 108.

[2]- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبي، تحقيق، محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 193.

[3]- الزهري، مصدر سابق، ص80.

خطيرة خاصة أثناء الثورات والفتن التي أضعفت الدولة، فهناك من المجرمين وضعاف النفوس من يستغل أوقات الاضطرابات والفتن ليحترف اللصوصية وقطع الطريق، مثلما كان عليه ابن حفصون في بداية عهده كقاطع طريق أو ثائر بعد ذلك، أو اللص المعروف "**بالتموشكة**".[1]

ولقد أشار المؤرخون والجغرافيون إلى عدة طرق تجارية هامة في بلاد الأندلس أهمها تلك التي تربط قرطبة حاضرة الأندلس بالمدن والمراكز التجارية الأخرى وهي تقابل على وجه التقريب الطريق الرومانية القديمة.[2]

فقد حدد ابن حوقل طرق التجارة الرئيسية التي كانت تمر بقرطبة، وهي ستة طرق تقابل تقريبا الطرق الرومانية وهذه الطرق هي:

الأول إلى اشبيلية من قرطبة ثم لقادش والجزيرة الخضراء، وعند اشبيلية يتفرع طريق يذهب إلى شلب، والطريق الثاني إلى طليطلة وسرقسطة فلارده، أما الطريق الثالث من قرطبة إلى لارده مرورا بغرناطة ثم مرسية وبلنسية فطرطوشه، والرابع من قرطبة إلى مرسية يمر أولا بمالقة ثم مارد ثم أستجة، وهناك يلتقي بالطريق بالسابق، والطريق الخامس من قرطبة إلى سموره ويشمل المعدن وقورية وسلمنقة، وسادسا ينطلق من قرطبة مرورا بأستجة وشذونة ليصل إلى الجزيرة الخضراء.[3]

إلى جانب الطرق التي ارتبطت مباشرة بقرطبة وجدت طرق أخرى ربطت بين المراكز التجارية الكبرى، وقد فصل فيها الإدريسي بشكل مستفيض مبينا مسافاتها والقرى والمدن التي

---

[1]- التموشكة: قاطع طريق ذكر في عدة مصادر، وسيأتي الحديث عنه لاحقا عند الحديث عن العوائق، أنظر، رينهارت دوزي، المسلمون في الأندلس اسبانيا الإسلامية، ترجمة، حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م، ص 132.

[2]- أنظر ،الملحق رقم 02.

[3]- حسين مؤنس، تاريخ...، ص ص 278- 279.

تمر بها، ومن أهمها على سبيل المثال، الطرق من ألمرية إلى مالقة، وكذلك من مرسية إلى المرية مارا بقنطرة إشكابة.[1]

وكذلك يذكر ابن حوقل طرقا أخرى مشهورة مثل الطريق الذي يربط أخشنة إلى مدينة شلب إلى قصر أبي دانس إلى شنترين إذ يقول: "**ومن أخشنة إلى مدينة شلب ستة أيام ومن شلب إلى قصر بني ورداسن خمسة أيام وهي مدينة حصينة، ومنها إلى المعدن وهو فم النهر ثلاثة أيام،.... إلى لشبونة يوم، ومن لشبونة إلى شنترة يومان، ومن شنترة إلى شنترين يومان**".[2] ويواصل ذكر طرق أخرى من مدينة لأخرى مترابطة مع بعضها البعض دون المرور على قرطبة.

كثافة شبكة الطرق الداخلية كان عاملا مساعدا للحركة التجارية الداخلية عبر الطرق البرية فكانت متاحة مع كل تلك الطرق، وتجدر الإشارة إلى أنه في العهد الأموي تم تأمين الطرق التجارية داخل البلاد من اللصوص وقطاع الطرق، وكان المسافرين يسلكون المناطق الجبلية في حراسة قوية، باستثناء فترة الضعف نهاية عصر الإمارة.

## أ-2- الطرق النهرية:

امتازت بلاد الأندلس بكثرة أنهارها المنتشرة بشتى أنحاء البلاد وقد ذكر الزهري ذلك بقوله: " **يسقها أربعون نهرا، ولا يوجد هذا في معمورة الأرض إلا فيها** "[3]، ولقد استغلت هذه الأنهار في النقل النهري للسلع التجارية المختلفة، ويرجع ذلك لوقوع معظم المدن الأندلسية الهامة على ضفاف الأنهار، مثل قرطبة وأشبيلية (الواد الكبير)، وماردة وبطليوس (وديانة)، وطليطلة ولشبونة (نهر تاجة)، ومرسية (نهر شقورة) وغرناطة وسرقسطة، وطرطوشة وغيرها.[4]

---

[1]- الإدريسي، مصدر سابق، ص ص 563، 569.

[2]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 115.

[3]- الزهري، المصدر السابق، ص 82.

[4]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 88.

## أ-2-1- نهر الوادي الكبير:

أهم نهر في الأندلس هو نهر الوادي الكبير المعروف أيضا باسم النهر الأعظم، ونهر قرطبة، ويشار إليه أحيانا باسم نهر بيطي (Beatis)، ويبلغ طوله ثلاث مائة وعشرة أميال.[1]

هذا النهر كان يستعمل لحمل السلع والبضائع التجارية بين إشبيلية و قرطبة وغيرها ومن المراكز التجارية، أو من هذه المراكز إلى إشبيلية ثم المحيط الأطلسي[2]، وبين الإدريسي حسب ما جاء عن خالد عبد الكريم حركة السفن من اشبيلية إلى قرطبة صعودا في النهر لأنه يصب نحو إشبيلية، وعليه فإن السفن القادمة من قرطبة إلى اشبيلية تكون في منحدر، وبالتالي فهي لا تواجه صعوبة في قطع الطريق.[3]

ولقد كان هذا النهر الطريق النهري الرئيسي، والذي تنقل عبره اغلب السلع والبضائع التجارية، ومن أهم روافد النهر الكبير هو واد سنجيل الذي يخترق غرناطة ولوشة واستجة، والوادي الأحمر، وقد أطلق عليه هذا الاسم بسبب لون ماءه المائل إلى الحمرة.[4]

## أ-2-2- نهر وديانة:

أما بالنسبة لنهر وديانة فهو يوازي الوادي الكبير[5]،" **وتتصل مدينة بطليوس بمدينة مارده عن طريق نهر وديانة، وتبلغ المسافة بينهما ثلاثون ميلا، وبينهما حصن على**

---

[1]- كولان ج، س، الأندلس، ترجمة، إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسن عثمان، دار الكتب اللبناني، بيروت – لبنان، 1980م، ص 76.

[2]- نفسه، ص 77.

[3]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص 253.

[4]- كولان ج، س، المرجع السابق، ص 76.

[5]- رابح رمضان، النشاط الاقتصادي بالأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين والعاشر والحادي عشر ميلادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، اشرف بن معمر محمد، جامعة وهران، 2008/2007، ص 18.

**اليمين المار إلى ماردة**"[1]، ويصب في البحر المظلم بالقرب من جزيرة شلطيش، ومما يلاحظ على هذا النهر أنه يكون في موضع يحمل السفن ثم يغور تحت الأرض أما بالنسبة لأهميته لاقتصادية تبقى متذبذبة فأحيانا يصلح للملاحة وأحيانا يتضاءل دوره في التجارة.[2]

## أ-2-3- نهر شقورة (النهر الأبيض):

وهو النهر الذي ينبع من شقورة والذي يدعى "**بالنهر الأبيض**" وقد ذكر الإدريسي أنه يمر بمرسية، ويصف الزهري بأن "**له مضيق وعلى هذا المضيق تدخل سلع الخشب الهابط من هذا النهر إلى مدينة مرسية**".[3]

## أ-2-4- نهر تاجة:

نهر تاجة ويعرف أيضا بنهر لشبونة، وينبع هذا النهر من الجبال المتصلة بقلعة كابري التي تقع في الشمال الغربي، ويستمر مع الغرب إلى مدينة طليلطة، ومنها إلى طبرقية ومدينة شنترين وصولا إلى لشبونة، ويصب في المحيط الأطلسي، وكانت منتجات وادي الحجارة تنقل عبره من أنواع الزعفران والفواكه إلى المناطق المحلية.[4]

وهذه أهم الطرق الداخلية برية ونهرية التي عرفت عن الأندلس وكانت مسلك رئيسي للتجارة في تلك الفترة، غير انه كان هناك طرق أخرى أقل أهمية بالنسبة للتجارة.

### ب- الطرق الخارجية:

عرفت بلاد الأندلس بالعديد من الوجهات التجارية الخارجية، خاصة في عهد الدولة الأموية، ومن بين هذه الوجهات تلك التي كانت مع أوروبا وكذلك بلاد المغرب والمشرق

---

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 561.

[2]- رابح رمضان، المرجع السابق، ص 19.

[3]- الزهري، المصدر السابق، ص 100.

[4]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 89.

الإسلامي، وقد كانت تربط الأندلس بأوروبا طرق برية وأخرى بحرية أما بالنسبة المغرب والمشرق الإسلامي فكانت المبادلات التجارية تتم عن طريق الطرق البحرية لأن البحر يفصل بلاد الأندلس عن بقية بلاد المسلمين، من خلال نقلها إلى أقرب نقطة في المغرب وهي سبتة، ومن ثم استعمال الطرق البرية للمغرب في كل اتجاهاتها، وفي هذا العنصر سنتعرض للطرق الرابطة بين الأندلس بأوروبا، ثم المغرب والمشرق الإسلامي.

## ب-1- الطرق التجارية بين الأندلس وأوروبا:

أما التجارة بين الأندلس ودول أوروبا فقد سلكت ثلاث طرق، أحدهما بري والآخران بحريان، فأما الطريق البري فهي الطريق التي تعبر جبال البرت البرانس (Pyrenees) والتي تفصل بين إسبانيا وفرنسا من خلال المدخل المعروف بالأبواب، وهو المدخل إلى الأندلس من أوروبا، ونفهم من هذا أن التجارة البرية القادمة من قرطبة وغيرها من المراكز التجارية الأندلسية نحو بلد الفرنجة ثم أوروبا، كان لابد لها من هذا الطريق.

من ممرات جبال البرانس تعبر القوافل التجارية، إلى موانئ بروفانس في جنوب فرنسا، وفي مرسيليا كانت السفن تفرغ حمولتها التجارية، أو في أهم المراكز الرئيسية للتجارة مثل ناربون، ثم تنتقل هذه السلع عن طريق الأنهار في فرنسا، والتي كانت شبكة نهرية كبيرة من طرق التجارة.[1]

ويشير حسين مؤنس إلى قول ابن بشكوال عن باب رومية في قرطبة: " **هو باب طليطلة وباب رومية، وفيه تجتمع الثلاثة الرصف[2]، التي تشق دائرة الأرض من جزيرة قادس إلى قرمولة إلى قرطبة إلى سرقسطة، إلى أربونة مارة بالأرض الكبيرة، فهذه العبارة تكشف عن حقيقة كبرى وهي أن الطرق التجارية الرومانية القديمة كانت مستعملة في أيام**

[1]- منى حسن محمود، مرجع سابق، ص 226.

[2]- الرصيف: وهي الطرق الرومانية القديمة المعبدة المرصوفة، ولهذا اسمها الرصف جمع رصيف، والرصيف في المصطلح الأندلسي يطلق على الطريق الرماني القديم، أنظر، حسين مؤنس، تاريخ...، ص 287.

**العرب**"،[1]ويستنتج أن الثلاث طرق التي تلتقي عند قرطبة كانت تنتهي إلى روما عبر طرق مختلفة، ولكن ملتقاها جميعا عند أبرياش.[2]

وهناك طريقان بحريين احدهما الطريق الذي في جهة الساحل الأندلس الغربي عبر بحر الظلمات، ونشطت التجارة في هذا الطريق ابتداء من عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، ونجد أن الطريق الثاني يمر بالساحل الشرقي للأندلس عبر بحر الروم (المتوسط)، باتجاه مدينة برشلونة ثم إلى مناء البروفانس الفرنسي إلى غاية سواحل إيطاليا الجنوبية والغربية.[3]

## ب-2- الطرق التجارية بين الأندلس والمغرب والمشرق الإسلامي.

أشار العديد من الجغرافيين إلى الطريق الذي كان يربط الأندلس بالمغرب إلى المشرق الإسلامي، فحسب الإدريسي أن الأندلسيون كانوا يعبرون المضيق أولا في رحلاتهم البرية للمشرق إلى مصمودة بالمغرب الأقصى الواقعة بالساحل، ثم يتجهون إلى سبتة أو فاس ثم تاهرت مرورا بالقيروان، ومنها إلى مصر ثم إلى الشام والعراق والحجاز.[4]

ومن سبتة كذلك يتفرع طريقان الأول إلى الجنوب الذي وصفه ابن حوقل بقوله: " **وعن يسار طريق فاس إلى سجلماسة إقليم أغمات وهو رشاق عظيم فيه مدينة كثيرة الخير والتجارة إلى سجلماسة وغيرها ومن سجلماسة إلى أغمات نحو ثماني مراحل ومثلها إلى فاس ومن ورائها إلى ناحية البحر المحيط،**"[5] أما الطريق الثاني الذي ورد عند البكري، حيث يقول: " **إذ خرج الخارج من طنجة إلى سبتة في البحر فإنه يأخذ إلى جانب الشرق وأول ما يلقى جبل المنارة، ثم مرسى باب اليم فيه بعض الساكنة والرابطات وبين طنجة**

---

[1]- حسين مؤنس، تاريخ...، ص 287.

[2]- أبرياش: منطقة ساحلية تقع قرب برشلونة، أنظر، نفسه، ص 288.

[3]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 288.

[4]- الإدريسي، مصدر سابق، ص 529.

[5]- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 90.

**ثلاثون ميلا ويقابل باب اليم من جزيرة الأندلس مرسى جزيرة طريف وبينهما ثلث مجرى**"،[1] ويبدو انه لم يكن معبر سبة الوحيد المتاح للتجار القادمين من الأندلس انطلاقا من ألمرية إلى المغرب ولكنه كان الأقرب الأفضل.

وأيضا هناك قسم من معالم الطريق البحري الرئيس الذي يصل الأندلس بالمشرق الإسلامي[2]، وذلك من خلال وصف بن خردذابة لمسلك التجار اليهود "**الريدانية**"[3]، فقد أشار إلى أن هؤلاء يركبون من طنجة إلى الفرما وذلك بقوله: " **ويركبون من طنجة في البحر الغربي فيخرجون بالفرما ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم وبينهما خمس وعشرون فرسخا**".[4]

لقد كان للطرق في الأندلس دورا رئيسيا في تحريك عجلة التجارة الداخلية والخارجية، وقد استفاد الأمويون من طرق مرصوفة قديما، أو مسالك ميسرة طبيعيا، وشقوا طرقا أخرى وعملوا على تأمينها، غير أن عناية الأمويين لم تتوقف عند ترميم وشق الطرق لتسهيل التجارة فقط، بل عملوا كذلك على تنظيمها وضبط العمل التجاري، بما يعود بالنفع للدولة والرخاء للناس، ومن ذلك تيسير وسائل العمل التجاري، وتحديد أساليب التعامل التجاري، وهو ما سنتناوله تاليا.

**ثانيا- وسائل العمل التجاري في الأندلس:**

تحتاج كل عملية تجارية إلى أسلوب تعامل، وكذلك أدوات ووسائل من أجل تقييم وتثمين السلع من عملات أو قياس وكيل ووزن تلك السلع، وكذلك وسائل لنقل تلك البضائع وكلما كانت هذه الأساليب والوسائل أكثر استقرارا وثباتا فإن ذلك يعود بالإيجاب على العمليات

---

[1]- أبو عبيد الله البكري، المغرب في حلى المغرب، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ج2، ص 782.

[2]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص 300.

[3]- الرذانية: نسبة إلى نهر الرون، وهو رادانوس بلاتينية (radanites)، انظر، حسين مؤنس، المسلمون في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الحروب الصليبية، مجلة التاريخية المصرية، العدد الأول، مج4، القاهرة،1951م، ص141.

[4]- أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله ابن خردذابة، المسالك والممالك، طبع في مدينة ليدن، 1889، ص 153.

التجارية والعكس صحيح، ومن هذا المنطلق سنتطرق للبحث في أساليب ووسائل التعامل التجاري في الأندلس خلال العهد الأموي لمعرفة مستوى تطور التجارة من خلال هذه المؤشرات.

**أ- الوسائل والأساليب المالية:**

تنوعت هذه الوسائل بين وسائل تبادل وهي العملة والأوراق المالية المستعملة في السداد والضمان، وكذلك وسائل للكيل والوزن، فلكل سلعة قيمة أو ثمن معلوم يقابله كيل أو وزن معلوم، وأخيرا تحتاج أي عملية تجارية إلى عملية النقل، وتتنوع الوسيلة فيها حسب الكمية والمسافة والمسلك المتاح.

**أ-1- العملة (النقد):**

كما أشرنا سالفا أن لكل العمليات التجارية وسائل للتعامل، وأهم هذه الوسائل هي العملة، فكلما تطورت التجارة وانتشرت في دولة ما، احتاجت إلى عملة تداول من أجل تثمين السلع التجارية، وتعكس هذه العملة قوة تلك الدولة الاقتصادية، واستقلالها وسيادتها السياسية، وهذا فعلا ما كان عليه الواقع في الأندلس في العهد الأموي، فلم تكن لدولة الإسلام في الأندلس عملة خاصة حتى بعد استقلال الأمويين عن العباسيين بدولتهم في الأندلس.[1]

وتعد أول عملة ضربت تلك التي أمر بها الأمير عبد الرحمن الأوسط(206-238هـ/821-886م) بمنتصف عهد الإمارة فلقد أشارت المصادر إلى وجود دار السكة في عهده لما دعت له الحاجة الاقتصادية، ولا توجد هناك أي إشارة لوجود دار السكة قبل ذلك، والشاهد في ذلك قول بن سيعد نقلا عن الرازي في قوله: "**وقال الرازي أنه الذي أحدث**

[1]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 258.

**بقرطبة دار السكة وضرب الدراهم لذلك باسمه ولم يكن فيها ذلك من فتحها العرب"**،[1] ويقصد بذلك عبد الرحمن الأوسط.

هذا فيما يتعلق بالدراهم الفضية، أما الدينار الذهبي فنجد أنه ضرب في عهد الخلافة وبالذات مع عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/912-961م) الذي أمر بضربه بعد أن صارت الدولة خلافة مستقلة،[2] ويشير إلى ذلك ابن حيان بقوله: "**وفيها أمر الناصر دين الله باتخاذ دار السكة داخل المدينة قرطبة لضرب الدينار والدراهم، فاتخذت هناك على اسمه ،... وقد كان الضرب قبله معطلا بدرهم، فعظمت به منفعة الناس وأكملت به خصال دولته**".[3]

وهذا لا يعني أن الدينار الذهبي لم يكن موجود قبل عهد الناصر، فهناك مصادر تذكر أنه تم التعامل بالدينار وأنها كانت تعادل عشرون درهما فضيا،[4] وربما كان هذا الدينار مشرقيا وصل عن طريق التعاملات التجارية،وقد استمر ضرب الدراهم في عهد الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) وكانت الدراهم هي الأساس في التعامل، وكان معها الفلوس النحاسية أقل قيمة منها وفيها يقول بن الفقيه: " **وبقرطبة دار ضرب العملة يقال له باب العطارين، وليس في دراهمهم مقطعة ولهم فلوس يتعاملون بها ستون فلس بدراهم ودراهم تسمى طبيا**".[5]

إن قيام الأمير عبد الرحمن الأوسط بضرب الدراهم الفضية يدل على أن الفترة عرفت انتعاش اقتصادي وحركية تجارية مما جعلاه في حاجة الضرب، ثم تعطلها زمن الأمير عبد الله كان له ارتباط بالحالة السياسية والفتن، وما انعكست به على الوضع الاقتصادي عموما

---

[1]- ابن سعيد، مصدر سابق، ج2، ص 46.

[2]- أنظر، الملحق رقم 03.

[3]- أبو مروان بن حيان القرطبي، المقتبس...، تحقيق، شالميتا- ف. كورينطي- م صبح وغيرهما، المعهد الاسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرباط، مدريد، 1979م، ص 243.

[4]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص ص 258- 259.

[5]- أبي بكر أحمد بن محمد الهداني، الشهير بابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، دار صادر، بيروت، 1402هـ/1982م، ص 88.

وبالتجارة خصوصا، وعودة نشاط السكة واستحداث الدينار الذهبي يعني أن الواقع تغير مجددا لصالح الناصر لدين الله، وأنه صار يملك من الذهب ما يجعله يقدم على هذه الخطوة.

## أ-2- الأوراق والأساليب المالية التجارية:

إن من أبرز مظاهر النشاط التجاري هي وسائل الدفع أو المخالصة، وشهدت التجارة الكثير من وسائل السداد وضمان حقوق الدائنين، وذلك لأنه يتعذر في بعض الأحيان التعامل بالنقد مباشرة، وفيما يلي تفصيل لبعض تلك الوسائل، وكذلك بعض أساليب التعامل التجاري التي وجدت في الأندلس.

### أ-2-1- الصكوك والسفاتج:

"**السفتجة**"، وجمعها "**سفاتج**"، كلمة فارسية تعني "**ورق النقد أو رسالة الرصيد**"، وصك ومعناه سند، وهو في الوقت الحاضر "**الكمبيالة أو الشيك**"،[1]وتعد السفاتج والصكوك من الوسائل الشائعة الاستعمال في الأسواق الأندلسية، فقد جرى استعمالها في أسواق العبيد حيث أن لكل مملوك صكا يثبت ملكيته لصاحبه، ومن أمثلة ذلك الغلام الذي إدعى أنه ليس مملوك وقد استشهد صاحبه اليهودي بصك ملكيته لدى القاضي أبو لبابة.[2]

ومن دوافع استعمالها أنها خفيفة المحمل ومأمونة من اللصوص، ومما يروى أن رجلا أندلسيا يدعى أبو عبد الرحمن كان من الأثرياء أرسل بسفتجة إلى العراق.[3]

---

[1]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 105.

[2]- عيسى بن سهل بن عبد الله أبي الأصبغ،الإعلام بنوازل الأحكام، تحقيق، نورة محمد عبد العزيز التويجري، ج1، ط1، 1415هـ/1995م، ص 738.

[3]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص88.

## أ-2-2- السمسار والدلال:

من أساليب التعامل كذلك السمسرة أو الدلالة والتي كانت من خلالها تتم التجارة بمختلف السلع عن طريق وسيط يسمى السمسار والدلال، ولقد ورد عن الناصر لدين الله مقالة ذكر فيها اسم الدلال على أنه كان من الأعمال المعروفة ذلك الزمان حيث يقول وصفا لجده الأمير عبد الله" **بنزوله للعامة في الحكم للمرأة في غزلها والحمال في ثمن ما يحمله والدلال في ثمن ما ينادى عليه أضاع كبار الأمور ومهماتها والنظر في حروبه** "[1]، وقد كان أكثر ممتهني السمسرة والدلالة في تلك الفترة من اليهود.[2]

## أ-2-3- الإقراض (بيع السلم):

من المعاملات التجارية التي شاعت في الأندلس الإقراض، أو بيع "**السلم**" كما يسمى عند الفقهاء، والسلم مصدر لسلم وأسلم وأسلف، وهذا الإقراض كان إما نقدا أو عينا في شكل كمية محددة من القمح أو الشعير أو ما شابه ذلك.[3]

إذا فالإقراض هو عقد بين طرفين على أن يقوم الأول بإقراض الثاني مال أو عينا من أجل التجارة وللطرف الثاني الحرية في اختيار التجارة المناسبة، وقد كان هذا التعامل معروف في الأندلس منذ الفتح الإسلامي له.

## أ-2-4- الرهن والحوالات:

تقتضي التعاملات التجارية في كثير من الأحيان اللجوء إلى وسائل لسداد الثمن وضمان لهذا السداد، فلجأ الأندلسيون في كثير من الأحوال لاستعمال وسائل منها الرهن لضمان

---

[1]- ابن سعيد، مصدر سابق، ج 1، ص 185.

[2]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 267.

[3]- علاء الدين على بن داوود بن العطار الشافعي، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، شركة البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، مج1، ط1، بيروت، 1427هـ/ 2006م، ص 143

السداد، فهو وسيلة لحفظ حقوق الدائن المالية، وذلك بقبض رهن من المدين لغاية سداد الدين، وقد روي عن القاضي محمد بن زياد (ت312هـ) انه كان لا يقرض إلا برهن[1].

واستعمل الأندلسيون في هذه الفترة أيضا الحوالات كوسيلة للسداد، ومعناها أن للتجار المشتري أن لا يسدد ثمن نقدا، وإنما يحيل البائع لشخص آخر يدعى الصراف في تحصيل الثمن نقدا من عنده بتقديم كتاب الحوالة الذي حرره البائع.[2]

ولا تعتبر هذه جميع الوسائل والمعاملات المعمول بها في الأندلس، إلا أنها الأهم والأكثر استعمالا كوسائل لتسهيل الأعمال التجارية، والتي سنتكلم عليها في الفصل الأخير كنوع من الأعمال التجارية، وقد استعملت هذه المعاملات كطريق كسب المشروع.

**ب- الموازين والمكاييل:**

السلعة دائما هي موضوع التاجر الرئيسي، فعملية التبادل التجاري تدور حول نوعية السلع وجودتها وتقديرها كميا ووزنا لتحديد ما يقابل ذلك من ثمن، وقد عرفت كل بلاد وحدات للكيل والوزن تختلف عن البلاد الأخرى، وربما قد يتعارف عليها الناس فيها بعد، وفي بلاد الأندلس في العهد الأموي كان لابد من وجود وحدات للكيل والوزن حتى يتم تقدير وتثمين تلك السلع، وقد تعددت المكاييل والموازين وهذا ما سنحاول عرضه فيما يلي:

**ب-1- الموازين:**

تعتبر الموازين من أدوات قياس الوزن، ولا غنى عنها في العمليات التجارية، إلا ما احتاج إلى كيل تبعا لطبيعة السلعة، أو ما يحتاج إلى تقدير جزافي لتعذر وزنه أو كيله، ويخضع كل ذلك إلى العرف السائد في المدينة أو السوق، ونجد أن بن عبد الرؤوف قد فصل في ذلك في رسالته بوصفه للموازين، وحدد ما يجب أن يوزن وما يجب أن يكال وما

[1]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص262.

[2]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 107.

يجازف فيه،... إذ يقول:" **ميزان النقد يجب أن يكون عموده طويلا فهو أخف عند الوزن وأقرب إلى أخذ الحق بها، أما ما تزن الفواكه فتكون مكورة ويجب تعليق موازين**".[1]

وقد عمد البعض إلى استعمال معايير وزن طبيعية كالحجارة أو خلاف ذلك فبين أنه يجب أن تكون صنوجهم من زجاج أو من حديد محكمة العمل، ممثلة بطابع الأمين ظاهر، ولا يتركوا أن يتخذوها من الحجارة، وتراقب مرتين أو ثلاث في العام.[2]

## ب-1-1 الرطل:

كان الرطل في الأندلس في تلك الفترة مختلف المقدار حسب طبيعة السلعة، فقد جاء تقدير لابن غالب لطعام لفتيان من اللحم أنه:"**كان لهم في كل يوم من اللحم ثلاث عشر ألف رطلا والرطل ستة وثلاثون أوقية**".[3]

وفي تقدير آخر كانت تعادل 12 أو 13 أوقية،[4] أما في تقدير آخر لضياء الدين الريس فقد كان الرطل يزن حوالي 16 أوقية بما يقارب 500 غرام.[5]

## ب-1-2 المثقال والقيراط:

نجد أن المثقال أستخدم لوزن المعادن النفسية مثل الذهب والفضة إذا كانت تبرًا أما إذا كانت مسكوكة في شكل دراهم ودنانير فإن التعامل بها يكون عددا.[6] أما القيراط قدر بنصف الدرهم وحبة الشعير، بما يعادل 1.049 غرام.[7]

---

[1]- ابن عبد الرؤوف، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق، لفي بوفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار، القاهرة، 1955م، ص 40.

[2]- نفسه، ص 41.

[3]- ابن غالب، مصدر سابق، ص 296.

[4]- أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص 202.

[5]- محمد ضياء الديـــن الريـس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسـلامية، دار المعارف، ط3، جـامعة القاهرة، 1969م، ص 356.

[6]- نفسه، ص 340.

[7]- نفسه، ص 354.

ويزن المثقال ما بين 72 إلى 84 حبة من الشعير، وذلك يرجع إلى حجم الحبة، ويقدر وزن الحبة 0.06 غرام،[1]

**ب-1-3 القنطار :**

اختلفت المصادر والمراجع في تقدير وزن القنطار في عهد بني أمية بالأندلس، ولكن الراجح ما ذكره عبد الكريم جودت أنه يقارب 128 رطل، أي ما يقدر 64 كيلوغرام، مستندا في ذلك إلى بن خلدون عن وزن تركة الناصر لدين الله بالأندلس،[2]بحيث كان قنطار الزيت مختلف كما ذكره ابن غالب،[3]ولقد استعمل القنطار لحساب أوزان السلع ذات الوزن الكبير كالزيت والحبوب والبقول وغيرها، وما يلاحظ في موضوع الموازين والأوزان، أنها كانت مختلفة عما هو في عصرنا هذا، ولكن هناك من المختصين من تتبع تفصيلها وقدم لنا ما يماثلها أو يقاربها من الوزن، وكذلك نلاحظ أن الاختلاف بين المصادر في تقدير تلك الموازين يرجع إلى اختلافها من مدينة لأخرى في ذلك العصر، ويبدوا أنها لم تكون عائقا للتجارة وخاصة الداخلية، إذ أن العرف كان يحل هذا المشكل، كما يلاحظ أيضا من الموازين تفرض من طرف السلطة ويعاقب من يحاول التلاعب بها.[4]

**ب-1-4 المـــــد:**

اختلف المد في العالم الإسلامي في سعته باختلاف المكان والزمان، فلا يعني تشابه اللفظ تساوي في الكيل، فلابد من تحديد ذلك أولا لتمييز المد الأندلسي الأموي عن غيره من

[1] محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 100.

[2]- عبد الكريم يوسف جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 183.

[3]- ابن غالب، المصدر السابق، ص 299.

[4]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص 119.

المقادير يمكن اعتبار المد وحدة وزن وكيل حيث أنه جاء في المصادر ما يفيد أن المد والرطل في الأندلس مترادفان، وأن لهما نفس المقدار وهو نفسه يعادل 16 أوقية،[1]وهذا فيما يخص تقدير المد وزنا، ويمكن تقديره كيلا قياسا إلى القفيز.

**ب-2- المكاييل:**

لقد عرفت كل منطقة من بلاد المسلمين مكاييل خاصة بها، فرغم أنها كانت تتشابه أحيانا في الاسم إلا أن مقاديرها كانت تختلف من منطقة لأخرى، فمثلا الكيل القرطبي يختلف عن الكيل القيرواني، وكانت المكاييل تختلف بين شرعية، وهي مرجعية في بلاد المسلمين مثل المد والصاع، وأخرى عرفية تحمل نفس الاسم، وتختلف في مقدارها، ونأتي في ما يلي للتفصيل في المكاييل الأندلسية في عهد بني أمية.

**ب-2-1 القفيز:**

يعتبر القفيز الكيل المعتبر في قرطبة، وهو ما يعادل 16.60 كيلو غرام في وزن بعض السلع، ويقابل 16.44لتر في كيل بعض السلع،[2]وورد في المصادر عن نفقة بناء الزهراء أن المبلغ كان بالكيل القرطبي حوالي ثمانية مديا وستة أقفزة،[3]وأن القفيز يساوي تقريبا ثلث قنطار وكان يستعمل في حبوب مثل الفول والعدس والحمص.[4]

**ب-2-2 القسط:**

من خلال المصادر يبدو أن القسط كان معروفا منذ فتح الأندلس، وأصله مشرقي قد جاء مع العرب، فقد أشير إلى الاتفاق بين عبد العزيز بن موسى وصاحب إحدى القلاع أن

[1]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 119.

[2]- نفسه، ص 120.

[3]- ابن غالب، المصدر السابق، ص 119.

[4]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 119.

يستعمل في جزيرة ذكر فيها إلى أربعة أقساط خل وقسط عسل،[1]وكذلك كان في العراق ومصر بنفس القدر، وما ورد في المصادر فإن القسط كان يستعمل لوزن العسل والزيت والخل، ما يعنى السوائل على وجه العموم.[2]

**ب-2-3 الربع والثمن:**

يجب التمييز بين الربع والثمن، كونهما مكيالين لربع القفيز وثمنه الذي يرد في بعض المصادر، ومن الإشارات للربع أورد عن ابن بسام في وصف القحط زمن المنصور بقوله: " **وكان القحط فارتفع السعر بقرطبة، وبيع ربع الدقيق بدينارين**".[3]

تعددت المدن الأندلسية في استعمال المكاييل والموازين، والتي كانت من الوسائل الرئيسية في التجارة، وما عرضناه لم يكن كل الوحدات الخاصة بالوزن أو الكيل، ولكن بعض منها وأكثرها شيوعا، ومما يستنتج أنها لم تكن موحدة في جميع المناطق، فقد جاء عنها الكثير من الاختلافات في الأوزان والمكاييل ولكن المعتبر في كل ذلك هو مكاييل وأوزان قرطبة، كونها العاصمة التي يلتقي فيها أكابر التجار، وتتم فيها أكثر التعاملات التجارية.

**ج- وسائل النقل:**

النقل عملية أساسية في العمل التجاري، سوء كانت التجارة داخلية أو خارجية، وتعتمد هذه العملية على ركنين لا تقوم إلا عليهما، الأول هو الطرق والمسالك البرية والبحريةـ وهذا

[1]- أحمد بن عمر بن أنس العذري، الشهير بابن الدلائي، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار، تحقيق، عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، ص 05.

[2]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص 189.

[3]- أبي الحسن علي بن بسام الشنترني، الذخيرة من محاسن الجزيرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القسم الأول، ج1، كلية الآداب لجامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1358ه/1939م، ص 46.

ما سلف ذكره ـ، وأما الركن الثاني فهو وسائل النقل البرية والبحرية وهو ما سوف نتناوله بالبحث في هذا القسم.

## ج-1- وسائل النقل البرية:

من خلال البحث وجدنا أن بلاد الأندلس توفرت على شبكة طرق برية واسعة، سواء ما بين قرطبة وباقي المدن الرئيسية، أو بين تلك المدن مع بعضها، ومعلوم أنه في ذلك العصر كان الاعتماد على الحيوانات في النقل البري من حمير وبغال وأحصنة، وكذلك البقر في بعض الأحيان، وكان الأندلسيون يفضلون البغال في نقل البضائع والسلع، وذلك لما ذكر بن حوقل في وصف مزاياها حيث يقول:" **وبها يتفاخرون ويتكاثرون، ولهم منها نتاج ليس كمثله في معادن البغال المذكورة،... واليها يرغب ملوكهم مراكبهم وأيلها يستوطنون،... وليس ذلك لأنها أزيد على دوابهم الموصوفة بحسن السير والسرعة المشي فقط، بل جمعت كذلك عظم الخلق وحسن إلى الاختلاف الألوان الصافية والشعور الذهنية المشرقة، والصحة على مر الأيام، وصبرها على الكد**"،[1] أما عن كثرة استعمالها والاعتماد عليها فيكفي أن الناصر لدين الله استعمل أكثر من ألف وأربعمائة بغل يوميا وقيل أكثر لنقل ما يحتاجه لبناء الزهراء.[2]

حيث استعمل أيضا الخيل فقد ورد عن المقري: "**وبغل الأندلس فارهة وخيلها ضخمة الأجسام، حصون للقتال بحملها الدروع وثقال السلاح والعدو في خيل البر الجنوبي والخيل تستعمل فيما كانت الحاجة فيه سرعة أما الحمير فكانت أكثر شيوعا من الخيل في نقل الأعمال العادية**"،[3]أما الجمال فقد كانت قليلة الاستعمال في الأندلس لأنها لم تكن متوفرة بشكل الكافي ولأنها كانت تستعمل في البيئة الصحراوية.[4]

---

[1]- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 400.

[2]- المقري، مصدر سابق، ج2، ص 567.

[3] - ابن حوقل، المصدر السابق، ص 401.

[4]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 98.

وكانت الحيوانات المستعملة إما ملكا لأصحابها أو مكترية من عندهم وقد ورد في كتب العقود الكثير من السلع المحمولة ووزنها، ونوع الدابة، وعيوبها، حيث جاء في إفتاء بن رشد الجد بأنه يقبض ثمن الكراء بعد الانطلاق اكتراء الدواب، على أن ينقد كرائها في البلد الذي اكتريت فيه جائز أولا ضرر في ذلك،[1]ومن ذلك نفهم أن الحيوانات كانت هي الوسيلة الرئيسة للنقل التجاري، وأن نشاط النقل كان مرتبط كثيرا بمدى حركية التجارة، ما يعني أن مهنة الحمالين كانت تنتعش بزيادة النشاط التجاري، وزيادة حركة تنقل السلع داخليا وخارجيا.

## ج-2 – النقل النهري والبحري:

رغم عدم انتظام جريان أنهار الأندلس طول السنة كليا، فقد كان بعضها يجف صيفا مما يتعذر معه استخدامه في النقل، إلا أن هناك انهار كانت دائمة الجريان كما سبق وأن أشرنا إلى الوادي الكبير بقرطبة، وكانت تستخدم في هذه الأنهار مراكب شراعيه متوسطة الحجم وقوارب وفلك صغيرة ذات المجاديف،[2]وهذا يتوقف على عمق النهر ومستوى المياه في ذلك الوقت من السنة.

أما النقل البحري فقد عرف طفرة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي أنشأ أساطيل ونظمها، شملت المدن الساحلية مثل طرطوشة، والجزيرة الخضراء ومالقة، ومايورقة وقصر أبي دانس ودانية،[3]... وكانت سفن الأندلس التجارية مزودة بالأشرعة وتميل إلى أن تكون واسعة أو مزودة بالمجاديف، وكانت أكثر ثباتا، وأشرعتها مثلثة ولها شكل ضخم من الخلف، ومن الأمام معقوفة كي تساعدها على السير.[4]وتجدر الإشارة كذلك إلى أن السفن والقوارب ومن يعمل عليها كان لهم ضوابط وأحكام تنظيمية يخضعون لها، ومثال ذلك ما

---

[1]– محمد بن احمد بن احمد بن رشد القرطبي المالكي، فتاوى بن رشد، تحقيق، المختار الطاهر التليلي، السفر الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1407هـ/1987م، ص 1045.

[2]– محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 98.

[3]– عبد العزيز سالم، تاريخ...، ص ص 36– 37.

[4]– أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص 63.

جاء به بن عبد الرؤوف في قوله: "**يجب أن يؤمر المعدون أن يخففوا من الأشحان، فإن ذلك موضع الغرق والهلاك**".[1]

أما الونشريسي فورد عنه وصفا لتلك الحالة فيقول: "**يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف عليها منه ومن السفن عند اشتداد الريح، وإذا حمل فيها الرجال والنساء حجز بينهم بحائل**".[2]

وفيما يخص كراء المراكب والسفن والقوارب كان شائعا في الأندلس، وكان يكتب على ذلك العقود المفصلة، فيذكر في تلك العقود اسم السفينة، وجهازها وآلاتها وحبالها ومجاديفها، وثمن الكراء ومقدار السلع المحملة من وزن أو كيل، وكذلك مسار الرحلة.[3]

وما يمكن أن نفهمه من موضوع النقل التجاري في الأندلس، أنه اعتمد بريا بشكل كبير على الحيوانات مما جرى عليه العمل في ذلك الزمان، وساعد في ذلك توفر الثروة الحيوانية بالأندلس والعناية بها، وبما أن نقل السلع لا يكون دائما على ظهور الحيوانات، وخاصة الشحنات الكبيرة التي تحتاج إلى عربات، والأخص في الأماكن الوعرة مما يلزم معه أن تشق طرق مرصوفة (معبدة)، وهذا ما ذكرنا سابقا، أما النقل البحري والنهري فكان عاملا رئيسيا في دفع وتشيط التجارة الأندلسية.

**ثالثا- عوائق التجارة في الأندلس:**

لقد كانت كل هذه الوسائل والأساليب من العوامل التي سهلت وساعدت الحركة التجارية بالأندلس في العهد الأموي، ولكن لا يجب أن نتصور بأن التجارة في الأندلس كانت بنفس المستوي من النشاط على طول الفترة الأموية، بل كانت تتأثر بشكل مباشر بالواقع السياسي

---

[1]- ابن عبد الرؤوف، مصدر سابق، ص 29.

[2]- أحمد بن يحي الونشريسي، كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، تحقيق، محمد الأمين بلغيث، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1994م، ص 30.

[3]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 99.

والاجتماعي وحتى الطبيعي، فكلما تعقدت الأحوال انعكست سلبا على التجارة بجملة من العوائق والصعوبات، وهذا هو محل الدراسة في القسم الموالي.

## أ- عوائق التجارة الداخلية:

أول ما واجه التجارة الداخلية معيقات الجانب الطبيعي، حيث طبيعة التضاريس في بلاد الأندلس التي صعبت من شق الطرق وتوفير الاستراحات والآبار لتيسير حركه التجارة رغم جهود الأمراء المتعاقبة لتحقيق هذا الهدف.

فكان لابد للتجار من الاستعانة بدليل في هذه المسالك المتشعبة والوعرة، وهذا ليس بالغريب، فقد كانت الجيوش المجهزة تستعين في حملاتها بدليل، ومثال ذلك عندما أرسل الأمير هشام بن عبد الرحمن حملة عسكريه إلى جليقية، التي كان يتقدمها الدليل الذي ضل بهم الطريق فنالتهم المشقة وهلك منهم الكثير.[1]

ويذكر ابن حيان أن الأمير عبد الله بن محمد أرسل جيش لإخماد ثورة فكاد أن يهلك قرب منطقه يقال لها "**عين الشيطان**" بسبب العطش وعدم توفر مصادر الماء بالطريق.[2]

ومن الميزات الطبيعية التي قد تتحول إلى عوائق أحيانا هي وفرة الأنهار، والتي ذكرنا أنها استعملت في النقل النهري، ولكن لم تكن كل الأنهار صالحة للنقل، بل كانت معيقا للتجار في بعض الأحيان، عندما تتقاطع مع طريق تجاري، وذلك بفقدان أمتعتهم وبضائعهم، أو أنهم يضطرون إلى تخفيف الحمل عن دوابهم عند عبورهم هذه الأنهار،[3] ويبدو أن حل هذه المشكلة كان في بناء القناطر، والتي تتهدم أحيانا بسبب الحروب فقد استعان الأمير محمد بن عبد الرحمن بعرفاء البنائين في هدم قنطره طليطله، حتى يقضي على

[1]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص246.

[2]- ابن حيان، المقتبس...، تحقيق، عبد الرحمن حجي، ص ص 120، 122.

[3]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص247.

الثورة فيها،[1] ويخبر الحميري انه وحينما فتح عبد الرحمن الناصر مدينة أستجة سنه (300هـ/912م) قام بهدم سورها وقنطرتها.[2]

أما إذا أتينا إلى جانب تأمين الطرق من اللصوص وقطاع الطرق نجد أن المرحلة التي عمت فيها الفوضى والفتن بداية من عهد محمد بن عبد الرحمن إلى عهد الأمير عبد الله بن محمد (238- 300هـ/852- 912م) هي التي اختلت فيها التجارة لهذا السبب، ويقول عبد الرحمن بن خلدون أن: "**العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها بما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيدي أصحابها**".[3]

لم تعرف الأندلس الاستقرار على طول العهد الأموي وكانت الظروف متقلبة في قليل من الأوقات، ففي بعض الفترات أصبحت القوافل عرضة لخطر النهب من المتمردين، وأخطر تلك الثورات وأكثرها أثرا على التجارة هي ثورة عمر بن حفصون في الجنوب، وفي الشمال نجد طريق قرطبة وطليطلة الصعب نتيجة للفتن السياسية التي حلت بالأندلس في فترات ضعف السلطة المركزية في قرطبة، مما عرقل النشاط التجاري بها.[4]

وقد ذكر ابن حيان من شخصيات قطاع الطرق، فذكر شخص يدعى "**التموكشة**" يقطع الطريق ويفسد في الأرض، مما عرقل عمل التجار وزاد الحال ضيقا.[5]واتخذ هذا الرجل عصابة من اللصوص لهذا الغرض، ولأن السكان في تلك النواحي تأذوا ومن هذه الأعمال،

---

[1] – ابن حيان، المقتبس...، تحقيق، محمود علي مكي، ص 360.

[2] – الحميري، الروض...،ج1، ص53.

[3]– ابن خلدون، ديوان...، ج1، ص 354.

[4]– سالم كربوعة، ثورات المولدين على الإمارة الأموية في الأندلس وآثارها(275- 300هـ/888-912م)، إشراف عبد العزيز شهبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأستاذة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة- الجزائر، 2010/2009م، ص 116.

[5]– ابن حيان، المقتبس...، القطعة الخامسة، تحقيق، عبد الرحمن حجي ط1، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1995م، ص 100.

فكونوا فرقة من المتطوعين لقطع الطريق على"**التموكشة**" ومنعه من مواصلة عمليات السلب والنهب والسطو على أموال الناس وممتلكاتهم.[1]

كما في بعض تصرفات رجال الدولة من الساسة والموظفين الكبار في الدولة ما يؤدى بالضرر بالعامة وخاصة فئة التاجر، ومن شواهد على ذلك بالأندلس في العهد الأموي، بعدما تولى الأمير عبد الرحمن الأوسط عين الوزير يحي الغزال(ت205/864م)، أمينا للأهراء وهي مخازن ضخمة لخزن الحبوب فباع أكثرها بمال جسيم، ثم ردفت سنة خصب زاد فيها عدد الطعام الذي باعه فاستخلفه بالرخص وأحرز بفضل ذلك مال كثير مما عطل عمل الكثير من الباعة،[2] أو ما يكون لدى بعض كبار التجار من حضوه لدى الأمراء فينالوا بها مالا يستحقون من الامتيازات على حساب صغار التجار، مما يسبب خلل في العمل التجاري، ومن أمثلة ذلك الأمير محمد بن عبد الرحمن الذي أدخل تاجر في خدمته وندبه في مهام سياسية.[3]

ومن العقبات التي واجهت النشاط التجاري داخليا بالإضافة إلى ما ذكرناه سالفا هو ضعف السلطة وتقصيرها في مراقبة الأسواق، وهيمنة المحتكرين على السلع في السوق الأندلسي، فنجد أن يحي بن عمر قد تحدث عن ألوان من الغش والاحتكار قد شهدها في قرطبة في ذلك الزمن[4]، وكنتيجة لذلك فقد عرفت التجارة تدهورا كبيرا، وتجلى ذلك فيما عم أسواق قرطبة من كساد تجاري، وارتفاع أسعار وعموم الفوضى في الأسواق.[5]

---

[1]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 251.

[2]- أنور محمود زناتي، اختلاس المال العام في الأندلس(138-697م/756هـ-1492م)، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، 2022م، ص 213.

[3]- إبراهيم القادري بوتشيش، أزمة التجارة في أواخر عصر الإمارة(205-300هـ)، دورية كان التاريخية، السنة الثاني عشر، العدد الرابع والأربعون، 2019م، ص 111.

[4]- يحي بن عمر، أحكام السوق، نشر في صحيفة المعهد المصري لدراسات الإسلامية، مج 3، 1906م، ص ص 134-135.

[5]- القادري بوتشيشن، المرجع السابق، ص 110.

**ب- عوائق التجارة الخارجية:**

وأما الجانب الخارجي فقد واجه الكثير من التحديات مثل المنافسة التي عرفتها التجارة الخارجية في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك أعمال القرصنة من قبل النصارى والمسلمين على حد السواء في الحوض الغربي للمتوسط.[1]

ويضيف القادري بوتشيش أن مما أثر سلبا على التجارة الخارجية كثرة الواردات على حساب الصادرات، ويرجع ذلك إلى أن أكثر التجار غير أندلسيين، وكانت بضائعهم من الكماليات التي نالت اهتمام الأمراء.[2]

وفي أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي مع قيام دولة الفاطميين تعرض بعض التجار والمسافرين في الطرق البرية والبحرية للمضايقات والأذى، ويبدو أن السلطات الفاطمية فرضت حظرا على بعض السلع الأندلسية.[3]

أما الدول النصرانية لم تكن بينها وبين الأمويين علاقات منتظمة لطول فترة الصراع،[4] ويعود ذلك إلى أن الكنيسة كانت تعد التعامل مع المسلمين غير لائق مما أثر على بعض التجار النصارى.[5]

---

[1]- حسين مؤنس، المسلمون...، ص148.

[2]- القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص112.

[3]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص ص 292، 300

[4]- منى حسن محمود، مرجع سابق، ص260.

[5]- حسين مؤنس، المسلمون...، ص150.

# الفصل الثالث

## التجارة الداخلية والخارجية في الأندلس

أولا- التجارة الداخلية

ثانيا-التجارة الخارجية

## الفصل الثالث: التجارة الداخلية والخارجية في الأندلس:

عند دراسة موضوع التجارة لأي دولة، وفي أي فترة، يجب أن ندرس الموضوع بالعادة من وجهين، وهما التجارة داخليا وخارجيا، فرغم أنهما مرتبطان في الواقع بأرض واحدة، غير أنه يمكن التميز بين المؤثرات الخاصة على كل نوع منها، والتمييز بين آثار كل منهما على الدولة والمجتمع، ولذلك خلال هذا الفصل ستكون الدراسة بالتركيز على وجهي التجارة سواء داخلية أو خارجية، وننبه إلى أن هذه الأخيرة تأتي نتيجة لتطور التجارة الداخلية، وتوسعها أفقيا وعموديا، لذلك تبقى الأولوية للتجارة الداخلية عند دراستهما.

### أولا- التجارة الداخلية:

التجارة نشاط إنساني صرف، ونعني بذلك أن الإنسان هو من يقوم بهذا النشاط ولمصلحته، ولذلك فان الإنسان بكونه "**تاجر**"أو مستهلك يعد احد أركان العمل التجاري ولا تقوم التجارة إلا في مكان وزمان، ونعني بذلك "**السوق**" بمفهومه الاقتصادي، أما "**الموضوع**" والذي يعد الركن الثالث للتجارة، هو"**السلعة**" المتاجرة بها، فالسلعة وقيمتها المالية "**السعر**" هما مدار العمل التجاري، وعند دراسة التجارة الداخلية لأي دولة أو مجتمع، نجد أن هذه المكونات "**التاجر والسوق والسلعة والسعر**" تكون محل الدراسة بالأساس، ثم دراسة كيفية "**تنظيم**" تلك الدولة أو المجتمع لتلك المكونات، وهذا ما سنتناوله بالدراسة في هذا الجزء تباعا.

### أ- فئات التجار في الأندلس:

بعيدا عن تعريفات التاجر المختلفة، وبمفهومه البسيط لدى عامة الناس، فالتاجر هو من يمارس التجارة على سبيل الامتهان، ولا يعد البائع عرضا تاجرا، وغاية التاجر هي إما الكسب من أجل العيش الكريم، أو زيادة ثروته، وما يحدد ذلك وهو إمكانيته المالية، أو

مهاراته وإمكاناته الاجتماعية،[1] وأهدافه من العمل التجاري، فنجد أنفسنا أمام فئات مختلفة من التجار، والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

## أ-1 فئات التجار حسب أسلوب التجارة:

كان في الأندلس عدة فئات من التجار يمكن أن نصنفهم حسب تصنيف أبو جعفر علي الدمشقي في كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة، وقد ساهم كتابه في التعريف بمهنة التجارة والتجار، وأنواعهم وبأهم معاملاتهم، وقد حصر هذه الفئات في التاجر المجهز، والركاض، والتاجر البصير، والخزان.[2]

### أ-1-1- التاجر المجهز (المورد):

التاجر المجهز (المورد) هو الذي يشرف على تجارة كبيرة، ويكون مستقر في سوق محددة، و يكون له وكلاء أو شركاء في أسواق أو بلدان أخرى، وذلك من خلال بناء علاقة ثقة تجارية معهم مع الزمن، فتصبح المعاملات معهم بسيطة يسيرة، ويمكنه الاعتماد على شركائه لأنهم ذوي خبرة ودراية بالتجارة.[3]

وكان التاجر المجهز (المورد) يزود عملائه بالسلع لبيعها خارج أسواق المدينة، ولهم كل الحرية في التصرف في بيعها بالشكل والكيفية التي يرونها ملائمة، وتستمر العلاقة بينه وبين شركائه على هذا النمط طول مدة الاتفاق بينهم.[4]

### أ-1-2- التاجر البصير (الخبير):

هذا النوع يقوم باختيار نوع السلعة المتاجرة بها، ولا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه ويحدد الطبقة التي تشتري منه السلعة، سواء كانوا أغنياء أو فقراء أو من ذوي السلطان، وله القدرة على تحديد ما تحتاجه السوق، فلا يتاجر إلا في ما يراه مضمون البيع، ودوما ما

---

[1]- أنظر، الملحق رقم04.

[2]- أبي الفضل جعفر على الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، تحقيق، محمود الأرناؤوط، ط1، دار الصادر، بيروت-لبنان، 1999م، ص 63.

[3]- أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص 102.

[4]- الدمشقي، المصدر السابق، ص 32.

يكون حذر، و"**البصير**" هو الذي له من الخبرة والقدرة ما يمكنه من **التنبؤ** بما يمكن أن يباع وأين يباع ولمن يباع، فلا تكسد سوقه وتضيع أرباحه، ويتاجر في الوسط من أصناف السلع، فإن الغالي من كل صنف إنما يختص له أهل الثروة وحاشية الدولة وهم الأقل في المجتمع، وإنما يكون الناس متساوين في الحاجة إلى الوسط من كل صنف فلا يصعب على الناس شرائها، فيتحرى ما يبذل فيه الجهد، ويحقق له رواج سلعته.[1]

## أ-1-3- التاجر الخزان (المحتكر):

وهو الذي يقوم بشراء السلع في زمن رخصها وكثرة عرضها وقلة الطلب عليها، فيخزنها انتظارا لتغير الظروف، وعند وقلة البائعين في الأسواق أو شح البضائع فيها، أو عند صعوبة نقلها لارتفاع التكاليف وكثرة الطلب عليها، يقوم بعرضها فتكثر أرباحه،[2]ويجب أن يتصف هذا الصنف من التجار بمعرفة أحوال البضائع وأسعارها في مصادرها، ومعرفة كمياتها وضمان وصولها إلى سوقه، وذلك بتقصي الأخبار من المسافرين، كما أن عليه فهم الحالة العامة للبلاد، حتى يوّجه تجارته وفق ظروفها، ويتحيّن الفرص المواتية لإخراج السّلع من المخزن، لبيعها في الأسواق.[3]

ذكر بن خلدون أن التاجر الخزان الذي يشتري السلع وقت الرخص ثم يبيعها وقت ارتفاع أسعارها،[4]ولقد أطلق يحي بن عمر على هذا النوع من التجار "**المحتكرون**"، وبين متى جاز لهم ذلك، ومتى لا يجوز لهم اختزانها وإظهارها وقت الغلاء.[5]

## أ-1-4- التاجر الركاض (الجلاب):

يعرف باسم "**الجلاب**"،[6]لأنه يجلب- أي ينقل - التجارة من البلدان الأخرى، وعليه معرفة نوع التجارة التي يجب عليه التعامل بها، ويمتاز بسرعة جلب السلع، واختيار أسلم الطرق

---

[1]- ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، تحقيق، هيثم جمعة هلال، ط1، دار مكتبة المعارف، بيروت، 2019م، ص 321.

[2]- الدمشقي، المصدر السابق، ص 29.

[3]- نفسه، ص 29.

[4]- ابن خلدون، مقدمة...، ص 703.

[5]- يحي ابن عمر، مصدر سابق، ص 134.

[6]- الجلاب: هو من يأتي بالطعام أو بالماشية من خارج البلد، وعادة ما يطلق عليه من يجلب الرقيق للبيع، انظر، السقطي، مصدر سابق، ص 54.

وأنجعها، ويحدد إن كان سفره برا أو بحرا، أما قائمة بضائعه فمحددة قبل السفر،[1]وكان هذا الصنف من التجار يعترض للعديد من العراقيل في الطريق التي يجب أن يحذرها، وذكر الونشريسي الكثير من المسائل أخذ بعدم جوازها، مثل ذلك عيوب العروض التي واجهت هذا الصنف من التجار،[2]ومن الصعاب التي يواجهها الجلاب هو الغياب الطويل عن الديار ما يؤثر على حياته الاجتماعية.[3]

## أ-2- فئات التجار حسب رأس المال:

ويمكن تقسم التجار بالنظر من زاوية أخرى، وهي زاوية رأس المال، فهذا الأخير يمكن أن يكون معيار أساسي في التصنيف، إذ أن رأس المال يتحكم في قدرة التاجر على توسيع تجارته كما و كيفا و نوعا، ورأس المال هو الطاقة التي تتحرك بها التجارة.

### أ-2-1- التجار الكبار:

وهم التجار الذين يجلبون البضائع من مسافات بعيدة، ولهم من البضائع ما تحمله السفن أو القوافل، ولهم مقدرة على تخزينها، وكانت تجارتهم كبيرة وأثرهم واضح في الحياة الاقتصادية، بما يسمح لهم بأن يكون لهم حضور سياسي، ولهم من الوجاهة الاجتماعية حظ كبير، وكان هذا الصنف قليل العدد وأكثره من المسلمين.[4]

### أ-2-2- التجار الصغار:

وهم الذين يشتغلون في الأسواق الداخلية،[5]وتميزون بقلة معروضاتهم من البضائع، وقلة الربح، ومثال ذلك ما اشتراه أحد الباعة في سوق الكتان في يوم من ربع دقيق وثمن زيت،

---

[1]- الدمشقي، المصدر السابق، ص 131.

[2]- أبي العباس أحمد الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، تحقيق، محمد حجي، ج6، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية- بيروت، 1401هـ/1981م، ص50.

[3]- محمد بوركبة، الحياة الاجتماعية من خلال"المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والمغرب "للشيخ أحمد الونشريسي، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 24، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة وهران، ذوالحجة 1435هـ/اكتوبر2014م، ص10.

[4]- أوليفا كونستبل، المرجع السابق، ص179.

[5]- ابن خلدون، المقدمة...، ص 707.

وكان ذلك أجر ربحه في اليوم،[1] ومنهم الذين امتلكوا الحوانيت الصغار حيث كانوا يروجون لسلعتهم بالمناداة في الأسواق الأندلسية والحارات.[2]

## أ-2-3- التجار المباشرين والغير مباشرين (العلماء والموظفون):

بالنظر إلى شخص التاجر، نجد أن هناك تجار"**أصليين**" في مهنة التجارة ولا يعرفون غيرها، ففيها يصرفون أوقاتهم، وهي شغلهم الشاغل ومصدر رزقهم وثرائهم، وهم الذين سبق ذكرهم، وتجار آخرين ليست التجارة مهنتهم الأولى والأساسية، وهي مهنة "**مضافة**" إلى مهنهم أو مهامهم الأصيلة.

وأكثر مثل تلك الفئة من التجار هي فئة العلماء، وهم أولئك الفقهاء والعلماء والقضاة والمدرسون والمؤدبون الذين عملوا بالتجارة إلى جانب العمل في وظائفهم، حيث تشير المصادر أنه في القرن الثالث ازدادت نسبتهم إلى أكثر من خمسين بالمائة من مجموع العلماء،[3] وأشهر هؤلاء التجار العلماء الذين كانوا في الأندلس عبد الرحمن بن عبد الله الراوي،[4] والذي كان يعيش من ثياب يشتريها من بجانه ويحملها إلى قرطبة فيبيعها هناك فيشتري بثمنها ما يصلح ليبيعها في بجانة من سلع،[5] ومحمد بن معاوية الذي رحل من الأندلس إلى المشرق سنة (295هـ/908م) حاجا وتاجرا، وبعد أن أتم الحج رحل في تجارة له إلى العراق ثم الهند، وجمع ما قيمته ثلاثون ألف دينار، ثم عادة إلى الأندلس سنة (325هـ/936م)، واستقر لتدريس في قرطبة.[6]

---

[1]- الدمشقي، المصدر السابق، ص44.

[2]- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق، أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة، بيروت، ص 427.

[3]- محمد أبو حسان، تأثير الحضارة العربية الإسلامية في النهضة الاقتصادية والتجارية الدولية، مجلة الندوة، مج 11- 12، 2000 م، ص 66.

[4]- عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني يكنى أبا القاسم وهو من أهل بجانة اشتهر برواية الحديث، توفى 411هـ، أنظر، أبو القاسم ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم، تحقيق، بشار عواد، مجلد 2، ط1، دار الغرب الأندلسي، ص 475.

[5]- نفسه، ص 476.

[6]- محمد بن معاوية بن عبد الرحمان من أهل قرطبة، يكني أبا بكر، عمل مدري في قرطبة(ت358هـ/969م)، انظر، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تحقيق، السيد عزت العطار الحسيني، ج2، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ص 70.

مما سلف ذكره نجد أن التجار في الأندلس في عهد بني أمية، قد اختلفوا حسب أسلوب العمل التجاري، فقد حدد كل تاجر لنفسه أسلوب يتوافق مع إمكاناته وظروفه وأهدافه من التجارة (الكسب للعيش أو الربح وزيادة الثروة)، وكذلك حسب حجم رأس المال، فمنهم من كان صاحب رأس مال كبير، وله مكانة رفيعة في السوق، ومنهم من كان صاحب تجارة صغيرة يرتزق منها وليس له شان في الحياة العامة للناس، ومنهم من تمكن من المزاوجة بين التجارة ووظيفة أخرى، كالعلماء وغيرهم من أصحاب الوظائف الرسمية.

**ب- دور الأسواق التجارية وأنواعها في العهد الأموي:**

يعد السوق أحد أركان التجارة، بل أنه عنوانها ومقرها وملتقاها، ولا يذكر أحدهما إلا ويلازمه الآخر في الأذهان، وتعد الدراسات السوقية إحدى الدراسات التي يعنى بها رجال الاقتصاد، ذلك ما يوضح أهمية السوق في الجانب الاقتصادي، ولتنظيم الأسواق وتوزعها وعددها وأنواعها تأثر واضح على الجانب الاقتصادي.

**ب-1- الدور السوق في اقتصاد الأندلس:**

السوق هو المكان الذي يتم فيه تبادل المنتجات الزراعية والصناعية، وينال الناس منه حاجاتهم اليومية، وتمثل الأسواق حجر الزاوية في المجال الاقتصادي، كما أن الأسواق تعد المرآة التي تعكس حالة البلاد الاقتصادية،[1] ولقد عرف الأندلس في عهد الأمويين نمو زراعي وصناعي بما انعكس بشكل واضح على نشاط الأسواق، وحرص الأمراء والخلفاء على إنشاء وتنظيم الأسواق، فقاموا بإنشاء القيساريات وتخصيصها بخزن وبيع السلع وأدوات الزينة، ومواد الترف الغالية،[2] كما كان للأسواق دور في التقدم الاقتصادي للمدن الأندلسية، وذلك جلي من خلال المصادر الجغرافية والتاريخية التي كانت تصف المدن الكبيرة والعامرة،

[1]- محمد حسين الزغول، التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس في المدة(138-422هـ/756-1031م)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2016م، ص 141.

[2]- نفسه، ص142.

فكانت دائما تشير إلى ضخامة أسواقها، فمثلا نجد أن المقري وصف المدن الكبيرة والعامرة، ومن ضمنها ما وصف به اشبيلية بأنها عامرة.[1]

فالعلاقة تناسبية بين حجم السوق والمدينة، مما يدلل على الدور الذي يلعبه السوق في توفير حاجات الناس الأساسية في المدن، وحتى الأرياف التي تقضي حاجاتها من أسواق المدينة أو من أسواقها ومتاجرها الصغيرة.

وكذلك فإن السوق يوفر فرص العمل للباعة والتجار أو لأصحاب الحوانيت المؤجرة، أو أصحاب المهن والصنائع لتسوق منتجاتهم، وحتى الفلاحين عند جلب مواشيهم أو غلاتهم الزراعية إلى الأسواق.

فالسوق هو العجلة التي تدور بها مصالح كل هؤلاء الناس، وهو أحد روافد الجباية بالنسبة للدولة، بما تحصله من مكوس وضرائب على بعض السلع، أو بعض أصناف التجارة.

## ب-2-أنواع الأسواق في الأندلس:

يطلق لفظ السوق على المكان الذي تباع فيه البضائع والأمتعة،[2]والسوق الإسلامية هي المؤسسة الوسيطة التي تجمع إرادات المتبادلين العارضين والطالبين في ظل الأحكام الشرعية، وتأخذ السوق عدة أشكال وأنواع، حسب زمانها ومكانها، وحجمها ومعروضاتها، وكان لابد لنا من تخصيص جزء من هذا البحث لبيان تلك الأنواع لنستطيع تبين مستوى تنظيم الحركة التجارية في الأندلس، والتي تتجلى من خلال مدى حسن إدارة الأسواق وتنظيمها.

### ب-2-1 الأسواق الدائمة:

انتشرت هذه الأسواق في كل المدن والقرى الأندلسية، وغالبا تقام بجوار المسجد الجامع- الذي هو أساس التنظيم العمراني- وحولهما تلتف كل المنشآت العمرانية.[3]

---

[1]- المقري، مصدر سابق، ج1، ص ص 158- 159.

[2]- جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 10، دار صادر، بيروت- لبنان، 1970م، ص 167.

[3]- ليفي بروفنسال، سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة، محمد عبد الهادي تسعيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951م، ص 98.

كل سوق يحتوي على مجموعة من حوانيت التي تزخر بجميع أنواع البضائع، وكانت المدينة الواحدة تحتوي أكثر من سوق، وتميزت هذه الأسواق بالتخصص، إذ يوجد لكل حرفة سوقها الخاص بها، ونظمت هذه الأسواق بحيث تضم بالإضافة إلى الحوانيت والمخازن، مطاعم ومساكن لمبيت التجار وإطعامهم، وقد روعي في السوق ضمان سلامة الصحة العامة وسهولة التخزين، وتوفر طرق للمرور خلالها، وكذلك توفير الضروريات اليومية من البضائع، مع إبعاد كل نشاط تجاري يخلف ضرر لجوار السوق أو المسجد أو المارة من الناس.[1]

## ب-2-2 الأسواق الموسمية:

هذه الأسواق فكانت تعقد في مناسبات ومواسم مختلفة على مدار السنة، ومنها ما كان يقام دوريا وبانتظام في فترات معلومة ومتباعدة، ومنه ما يأتي فجأة كالأسواق التي تقام إلى جانب المعارك والحملات والحشود العسكرية لتوفير ما تحتاجه الجيوش،[2]وكان يقصد هذه الأسواق الكثير من التجار من المناطق البعيدة، فكان لها دور هام وضروري، خاصة الأسواق التي تقام بالقرب من المحلات العسكرية، حتى يتمكن الجيش من حصار الحصون والقلاع بشدة، ولا يحتاج إلى شيء، فقد أمر الناصر لدين الله بان تحمل السلع من سوق قرطبة إلى قلعة بشتر عند حصارها.[3]

## ب-2-3-أسواق المدينة المتخصصة:

كانت المدن الأندلسية عامة عامرة بالأسواق، إذ وجد في كل مدينة سوق أو أكثر يحوي مجموعة من الحوانيت التي تزخر بأصناف البضائع، فمدينة قرطبة مثلا تميزت بوجود مركزين تجاريين بها، أحدهما يقع في الجهة الشرقية، والآخر تجاه باب العطارين، وكان

---

[1]- محمد حسين الزغول، المرجع السابق، ص 140.

[2]- عز الدين موسى، النشاط...، ص 293.

[3]- بيشتر (babastro) وهو حصن منيع بينه وبين قرطبة 80 ميلا، وقد كان قاعدة الحجم، وهو كثير الأديرة والكنائس وله قرى كثيرة وبه الكثير من الخيرات، ولكنها قلت بسبب فتنة ابن حفضون التي أتت على أكثر خيراتها، أنظر، الحميرى، الروض...، ص37.

المركز الثاني أهم بكثير من الأول لأنه الموضع الذي تقوم فيه سوق قرطبة الكبرى،[1] كما أنها تميزت بانتشار الأسواق بها في جميع الأنحاء، إذ وصفت بأنها في ذاتها مدن خمس وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق،[2]وشهدت الأندلس لكل أصاحب حرفة نسق خاص بهم، وكثير من الأسواق عرفت بأنها كثيرة المحترفين والصناع، ويساق لها من أراد تعلم حرفة معينة،[3]وهذا ما جعل من الأندلس بلدا تجاري بامتياز.

**ب-2-4- القيساريات:**

بالإضافة إلى الأسواق التجارية، فقد وجدت القيساريات التي تقع بجوار المسجد الجامع إضافة إلى بعض الأسواق السابقة، والقيسارية هي مجموعة من المباني العامة تكون على شكل أروقة حولها حوانيت ومصانع ومستودعات، وقد ورد لفظ "**القيسارية**" في المصادر التي عرّفتها على أنها أسواق ذات طابع تنظيمي وتحتوي على كل وسائل الراحة من مطاعم وفنادق، تقوم الدولة ببنائها وتأجيرها لأصحاب المهن والتجار، مقابل كراء معتبر،[4] وكذلك بها حجرات معيشة، ولم يكن لفظ قيسارية شائع الاستخدام خلال عصر الإمارة، إذ أطلق عليها في هذا العصر اسم: "**السوق العظمى**"، والتي عرفت في عصر الخلافة باسم: "**بالقيسارية**"[5].

وتختلف القيسارية عن السوق باتساعها الشاسع وكثرة ما بها من دهاليز مسقفة، والتي تتوزع فيها الحوانيت في صفّين، وكانت تضم الواحدة منها أكثر من مائتي حانوت على الجانبين، كما كان يعلوها مساكن يقيم فيها التجار والصناع بأجر،[6] وكانت هناك حوانيت لخزن وبيع السلع، وعلى الأخص السلع والمنتجات الثمينة، كالأقمشة والمنسوجات الحريرية وأدوات الزينة ومواد الترف الغالية.[7]

---

[1]- الإدريسي، مصدر سابق، مج2، ص 575.

[2]- سامية مسعد مصطفى، العلاقات...، ص 154.

[3]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 44.

[4]- خالد محمد القاسمي، مرجع سابق، ص 75.

[5]- ابن حيان، المقتبس...، تحقيق، عبد الرحمن حجي، ص 383.

[6]- عمر زغل محمد المزايدة، الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ، إشراف حسين فلاح كساسي، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤته، الأردن، 2009م، ص 163.

[7]- عبد العزيز سالم، تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985م، ص 186.

ولم تكن كل المراكز التجارية الكبرى بها قيساريات، فمدينة ألمرية رغم اعتبارها أحد أهم المحطات التجارية الكبرى، التي سبق أن اشرنا إليها إلّا أنها لم تنتشر بها القيساريات، أما انتشارها كان في المدن مثل أشبيلية وطليطة ومالقة،[1]وربما السبب يعود لتوفر هذه المدن على أصحاب المهن والحرف.

## ج- أنواع وأسعار السلع في الأندلس:

بعد أن ذكرنا أهم ما يتعلق بالتجار والأسواق فلابد أن نذكر أهم ما كان يعرض في هذه الأسواق من سلع ومنتجات، والتي تعدّ موضوع التجارة ومادتها وركنها الذي لا تقوم بغيره، كما أن السعر لا يقل أهمية عن السلعة، وسنخصص لكل منهما قسم.

### ج-1- أنواع السلع في السوق الأندلسي:

كان لتباين الخصائص الجغرافية بين مختلف مناطق الأندلس أثر في تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي، ونتيجة لذلك التنوع كان حجم السلع المتبادلة فيما بين هذه المناطق كبيرا، باستثناء فترات قليلة، وربما كان السبب في هذا ما أشرنا إليه فيما سلف من وعرة المسالك الداخلية حيث يكون النقل التجاري مضنيا، وعلى الأخص زمن الفتن والثورات التي تخل بالأمن والاستقرار، فيتكاثر اللصوص وقطاع الطرق.[2]

فكانت التجارة الداخلية في الأسواق الأندلسية بالفترة الأموية متنوعة ومتعددة المصادر، وامتازت بالنشاط المستمر والحركة الدائمة، وأغلب السلع والمنتجات بها من المواد الضرورية اليومية، مثل الفواكه والخضروات الطازجة والمجففة وزيت الزيتون والقمح الذي شكل جوهر التجارة الداخلية،[3]وقد راجت مواد غذائية أخرى كاللحوم والسمن والعسل والبيض والجبن واللبن والمجبنات والسمك فقد سمح الأمير الحكم بن هشام(180-206هـ/796-822م) أن يباع من السمك المملح والمجلوب من الساحل في سوق قرطبة.[4]

---

[1]- عمر زغل، المرجع السابق، ص 164.

[2]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص253.

[3]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص50.

[4]- نفسه، ص 52.

شكلت المنتجات المحلية بالأندلس عصب التجارة الداخلية، وهي تشمل سلعا نباتية وحيوانية، فكان لتنوع الإنتاج الزراعي والصناعي زيادة في حركة التبادل التجاري، فقد كانت بعض السلع موجهة لاستهلاك المحلي بصفة خاصة، فازدادت أهمية المنتجات الأندلسية الزراعية تبعا للتطور الحضري لمدن الأندلس وازدياد التوسع العمراني.[1]

وكانت معظم العقاقير والتوابل تجلب إلى الأندلس من بلاد أخرى، حيث وجدت لها سوقا جاهزة ومستقرة في بعض الحالات، مثل البخور الذي يجلب من جنوب شبه الجزيرة العربية، وكثير من التوابل يتاجر بها دوليا وتأتي من الهند أو الشرق الأقصى وتشير المصادر أن التوابل من مختلف الأنواع كانت تباع وتشرى في أسواق الأندلس.[2]

ويقول الجنحاني: "**أن الفلاحة بالمغرب بصفة عامة وبالأندلس على وجه الخصوص، أبرزت سمة مميزة للاقتصاد ابتداء من القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وتتمثل في ثنائية إقتصادية هي التجارة والفلاحة، فكثير من المواد الفلاحية أصبحت بضائع أساسية في قائمة التبادل التجاري**"،[3] حيث كانت لها بضائع مشتركة بين المغرب والأندلس وغيرها من المناطق التي تحدها، وهي القطن والخشب، والمنثور، والسكر، والورق وهناك مادة الزئبق التي تصدرها الأندلس إلى بلاد المغرب.[4]

## ج-2-أسعار السلع في العهد الأموي:

كانت أسعار السلع غير ثابتة فهي تخضع للحالة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها بلاد، ففي بعض الأحيان يكثر الإنتاج فيزيد عن الحاجة فكان يصدّر إلى الخارج فتنخفض الأسعار نتيجة لذلك، وتنتعش التجارة، أما في أيام الشدة حين يقل الإنتاج، ترتفع الأسعار، ففي سنة (302هـ/915م)، حلت المجاعة بالأندلس بسبب حدوث قحط شديد فقلت الأقوات وارتفعت الأسعار.[5]

---

[1]- رمضان، مرجع سابق، ص70.

[2]- أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص 235.

[3]- الحبيب الحنحاني، مرجع سابق، ص 80.

[4]- نفسه، ص ص 81- 82.

[5]- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول، ج 2، ط4، مكتبة الخانجي، مصر، 1417هـ/1997م، ص 378.

كما كان لأحداث الفتنة البربرية التي صاحبت سقوط الخلافة، وهجوم البربر على مدينة قرطبة وتخريبهم لها، واضطرار أهل قرطبة إلى طلب الأمان، أثر في ارتفاع الأسعار وزيادة الغلاء.[1]

وقد ارتفعت الأسعار في بعض الأحيان بسبب نقص سلعة معينة، ولقد تميز القرن الرابع الهجري في بلاد الأندلس بقلة السعر في أغلب الأوقات، إذ عرفت تلك البلاد بوفرة الإنتاج وكثرة الزرع من حبوب فكانت كثيرة الخصب رخيصة الأسعار.[2]

ومما كان له أهمية في تنظيم كلا من الأسعار والمعاملات داخل السوق هو الجانب الرقابي الذي قام عليه المحتسب في أسواق الأندلس، وقد ساهم هذا النظام في تحسين ظروف التاجرة وردع المخالفين من التجار.

**د- التنظيم والرقابة السوق في الأندلسي:**

كان لتنظيم الأسواق دور مهم في ضبط الأسعار والمعاملات، وقد اعتنت السلطة الأموية بذلك وحرصت على تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين داخل الأسواق، وذلك بالاعتماد على نظام رقابي قام به المحتسب، وفيما يلي سنذكر أهم ما يتعلق بهذا الأمر.

**<u>د-1-الرقابة العامة في السواق:</u>**

كانت خطة الحسبة نوعا من أنواع القضاء التي عرفت بسرعة الفصل في القضايا، لكنها تختلف عنه وعن خطة المظالم في بعض الخصائص، فكانت مثلا ولاية المظالم[3] تقوم في الأمور التي يتعذر فيها القضاء، أما الحسبة فتقوم في الأشياء التي يتنزه عنها القضاء كالخصومات اليومية في الأسواق، كحماية الناس من التعرض للغش والخديعة، ومراقبة

---

[1]- ابن عذاري، مصدر سابق، ج3، ص 105.

[2]- سامية مسعد مصطفى، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين،(484-620هـ/1902-1223م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003م، ص 252.

[3]- يقول الونشريسي: أن رتبة المظالم أعلى من رتبة الحسبة، إذ يجوز لوالي المظالم أن يحكم وليس للمحتسب، كذلك له أن يرجع للقاضي والمحتسب لا يقع لأحد منها، فنصب يحتاج نفوذ الأمر وعظم الهيئة والعفة له أن يرجع للقاضي والمحتسب لا يرفع لأحد منها فمنصب يحتاج إلى نفوذ الأمر وعظم الهيئة والعفة وسطوة الحماة وتسيب القضاة فلابد أن تمزج فيه قوة السلطان ونصف القضاة، انظر، الونشريسي، كتاب الولايات...، ص ص 32- 33.

المكاييل والموازيين، ويبرر الونشريشي نشأة نظام الحسبة في الأندلس إلي الحاجة إلى تغير المنكر الذي يحدث في الطرقات والأسواق بصورة أكثر فاعلية.[1]

أما في الأندلس فقد عرفت خطة الحسبة باسم "**ولاية السوق**"، وكان من يتولى أمر مراقبة السوق يدعى "**صاحب السوق**"،[2] والواقع أن ولاية السوق كنظام يعين من قبل الحاكم – كإدارة مستقلة – لم تكن معروفة في الأندلس قبل عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم إذ كانت مراقبة الأسواق جزءا من مهام "**صاحب المدنية**"، وكانت هي نفس المهام التي يمارسها المحتسب في المشرق الإسلامي.[3]

وكانت ولاية السوق تجمع في بادئ الأمر مع "**ولاية الشرطة**" بيد شخص واحد، واستمر الأمر كذلك حتى ميز بينهما الأمير عبد الرحمن الأوسط (208-238هـ/821-852م)، فصير لوالي السوق ثلاثين دينارا في الشهر ولوالي الشرطة مائة دينار، ويبدو أن هذا الفصل بين الوظيفتين لم يستمر طويلا في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-86م)، فأعيد الجمع بين الوظيفتين حيث أسندت ولايتي الشرطة والسوق إلى أبي إسحاق إبراهيم بن حسن الثقفي (ت256/870م).[4]

وكان صاحب السوق بالأندلس ينصب من طرف القاضي بعد موافقة الخليفة وصاحب المدينة، وبعد أن تتوفر فيه بعض الشروط كالتجربة والمروءة والتعفف مما في أيدي الناس – وغيرها من شروط المحتسب- فلا يرتشي من التجار وأهل الحرف والصناعات بالأسواق مقابل السكوت عن المنكر، كما يتولى أمره القاضي.[5]

كان صاحب السوق حريصا على أداء مهمته على الوجه الأكمل، وقد أبيح له أن يستخدم ما يراه مناسبا من العقوبات اللازمة لردع من يحاول الإخلال بالنظام، ومن هذه العقوبات الضرب والتشهير لمن تثبت إدانته بالغش من الباعة، ثم بعد ذلك النفي من البلد،[6] ويشرف صاحب السوق على أشياء مختلفة كثيرة، وأنواع متعددة من ذلك الكيل والوزن،

---

[1]- الونشريسي، كتاب الولايات...، ص 28.

[2]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 67.

[3]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص 167.

[4]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 56.

[5]- رمضان، مرجع سابق، ص 80

[6]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 266.

ويدخل[1]فيها إشرافه وضبطه لآلات الوزن، والتعرف على أحوالها والتفريق بينها ومعرفة وحداتها،[2]وقد بلغ من شدة ولاة السوق أنهم كانوا يقرون إزالة بعض المباني التجارية بسبب ملاحظات معينة أخذوها على هذه المباني أو ضد أصحابها،[3] كما فعل إبراهيم بن حسين بن خالد الذي حكم بهدم حوانيت مملوكة لبني قتيبة غير أن الفقهاء اعترضوا عليه وألغو الحكم، أما حسين بن عاصم الثقفي، صاحب السوق في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن فكان شديدا على أهل السوق، وكان شديدا في مراقبة الأسعار.[4]

**د -2- مراقبة الجودة والأسعار :**

من مهام صاحب السوق أن يقوم بتفقد المواصفات القياسية للسلع،[5] كما يقوم بتنظيم أسواق السلع الضرورية ومراقبة جودتها وضمان توفر الحد الأدنى من السلع الضرورية لمواجهة الطلب عليها، ويمكن للمحتسب القيام بجولات مفاجئة للمحلات التجارية.[6]

أما عن مراقبة جودة ونوعية السلع فكان المحتسب يمشي ومعه أعوانه للقيام بجولات تفتيشية مفاجئة، فيركب دابته ومعه المكاييل والموازين المعتمدة، ويتفقد مدى مطابقة السلع المعروضة للبيع بمعايير بالأندلس في ذلك العهد، بالإضافة إلى تعقبه بعض أهل الحرف كالخبازين والجزارين واللبائين والبزازين، وغيرهم من التجار الذين تكون سلعهم دائما محل ريبة وأكثر عرضة للغش، فيقوم مثلا بمراقبة الخبازين باعتبارهم يجمعون بين التجارة والصنعة[7].

---

[1]- السقطي، مصدر سابق، ص 28.

[2]- عز الدين موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي(نشأتها وتطورها)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م، ص73.

[3]- ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 210.

[4]- خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 267.

[5]- محمد منصوري، مقاصد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف يحي عز الدين، قسم الشريعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار- الجزائر، 2009-2010م، ص 37.

[6]- عبد الرحمن الشيرازي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مجلة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1365هـ/1946م، ص 23.

[7]- أحمد بن سعيد المجيلدي، التسيير في أحكام التسعير، تحقيق، موسى لقبال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، القاهرة، 1981م، ص 123.

ومسالة التسعير من المسائل التي شغلت اهتمام الفقهاء، فنجد فقهاء الأندلس قد حددوا بعضها في أسواقهم وهذا اعتمادا على أقوال الأئمة المالكية في ذلك، فيذكر ابن حبيب الصورة التي يجوز التسعير فيها وكان هناك تفاهم في التسعير، فقول بن حبيب إنما التسعير يجوز في مثل الزيت والعسل و السمن واللحم والبقل والفاكهة وشبه ذلك.[1]

وقد سئل يحي بن عمر عن التسعير هل هو مباح؟، فقال عن القيمة التي تقام على الجزارين وغيرهم من أصحاب الحوانيت الذي يبيعون السمن والعسل والزيت، فإن تركوا بتغير قيمة أهلكوا العامة،[2] استدلا بقول عمر بن الخطاب الذي مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع فقال له عمر: "**زد في السلعة**" حيث وجده منقص في الثمن،[3] والظاهر أن التسعير قد اختص ببعض السلع دون غيرها وكذلك اختص بمن هم قائمين بالحوانيت في سوق المدينة أما التجارة البعيدة، وهي التي يقوم صاحبها بجلب السلع من مكان بعيد فلا تشملها هذه الأحكام.

**ثانيا- التجارة الخارجية:**

مع استتباب الأمن والاستقرار في أواسط الدولة الأموية خلال القرن الثالث الهجري، التاسع ميلادي عرفت الأندلس زيادة في العمران واتساع في المدن، وهذا ما جعل التجارة الداخلية لا تفي بحاجات الناس، وخاصة بعد أن تجاوزت الطلب على الضروري منها، وذلك راجع لحالة التنعم واليسار التي عاشتها في تلك المرحلة، فيصف المقري حالة الأندلس في ذلك الوقت بقوله: "**اعتبرت قرارة كل فضل ومنهل كل خير، ومقصد كل طرفة ومورد كل تحفة، وغاية أمال كال الراغبين ونهاية أماني الطالبين، أن بارت تجارة تجلب إليها، وأن كسدت بضاعة ففيها تنفق**"،[4] كل ذلك جعل الأندلسيين يسعون لاستجلاب السلع من خارج البلاد، أو توريد الفائض عن حاجاتهم خارج الأندلس، وما ساعد على ذلك سياسة الانفتاح التي بدأت مع الأمير عبد الرحمن الأوسط(206-238هـ/821-852م)، وفي العرض

[1]- المجيلدي، المصدر السابق، ص 52.

[2]- يحي بن عمر، مصدر سابق، ص 106.

[3]- الونشريسي، المعيار...، ج6، ص 406.

[4]- المقري، مصدر سابق، ج1، ص 157.

الموالي سوف نتعرف على الوجهات الخارجية التي كان الأندلسيون يتاجرون معها، وكذلك أنواع السلع من الصادرات والواردات.

## أ- تجارة الأندلس مع بلاد المغرب الإسلامي:

نشطت الحركة التجارية بين الأندلس والمغرب خلال القرن الرابع الهجري، العاشر ميلادي، وذلك راجع لما توفر بالأسواق من المنتجات المغربية، ومرد ذلك إلى الارتباط الوثيق بين هذين القطرين،[1]مما أدى إلى سيطرة المغاربة على التجارة مع الأندلس خلال القرن الرابع الهجري، فكانت سفنهم دائبة الحركة بين المغرب والأندلس،[2]رغم ما شهدته العلاقة سياسية مع الفاطميين من توتر إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تبادل تجاري، فكان تجار الأندلس يجوبون أقطار العالم الإسلامي سعيا لطلب العلم والتجارة من خلال المرور بالمغرب،[3]وعمل الأمويين على ربط علاقات في الجانب التجاري والسياسي مع الدول التي انشقت عن الدولة الفاطمية (الزيريين والحماديين) لتأمين خطوط المواصلات للمشرق الإسلامي، وقبل ذلك في عهد الإمارة أقام الأمير عبد الرحمن الداخل(138-172هـ/755-788م) علاقات تجارية مع الدولة الرستمية.[4]

والبكري يذكر أن بعض تجار الأندلس من أهل البيرة هاجروا في سنة (262هـ/876م) إلى تنس وهي أكبر المدن التي تجلب إليها سلع الأندلسيين،[5] بالإضافة إلى التجار الذين يتاجرون بين المغرب والأندلس جالبين مختلف السلع.[6]

وما يوضح أهمية العلاقة التجارية مع بلاد المغرب في فترة عبد الرحمن الناصر (301هـ/913م) أنه خرج للإشراف على حملة تحرير ميناء الجزيرة الخضراء من سيطرة عمر بن حفصون، وذلك لأن هذا الميناء كان الذي تنقل منه السلع، وخاصة المواشي.[1]

---

[1]- سامية مسعد مصطفى، العلاقات...، ص 168.

[2]- محمد سالم الخليفات، مرجع سابق، ص 64.

[3]- الحموي، مصدر سابق، ج2، ص 42.

[4]- محمد حسين الزغول، مرجع سابق، ص 130.

[5]- محمد سالم خليفات، مرجع سابق، ص 157.

[6]- ليفى بروفنسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة، الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص 210.

**ب- العلاقات التجارية للأندلس مع المشرق الإسلامي:**

تزايدت الحركة التجارية عندما انتقل التجار والعلماء إلى بلاد المشرق سعيا لطلب العلم والتجارة والتي انتشرت خاصة مع القرن الرابع الهجري، العاشر ميلادي، حيث بينت لنا كتب التراجم الكثير من الأمثلة للشخصيات التي خرجت من أجل التجارة وطلب العلم،[2] ومنهم عبد الملك بن حبيب الليثي.[3]

إن التبادل التجاري بين الشرق والغرب ظل نشيطا ومنتظما، إذ كان لبعض المدن العراقية كالموصل شهرة واسعة عند أهل الأندلس، وأنها مدينة صناعية وتجارية وملتقى للقوافل التجارية العابرة إلى الشرق والغرب،[4]

وكانت التجارة بين الشام والأندلس قوية ومنظمة فلم يكن البعد المكاني بين المشرق الإسلامي والأندلس حائل دون ذلك، وكانت تجلب السلع عن طريق القوافل إلى المغرب الأقصى لتصل إلى بلاد الأندلس.[5]

وما يشير إلى ذلك في المصادر هو أن ابن بسام يروي عن ابن حيان أنه تجمع ببلاد الأندلس في نهاية خلافة هشام بن الحكم من التجار ما لم يكن له مثل ذلك في أمد الدولة، وكانوا أكثرهم عراقيين ومصريين، وقد لقوا احترام الأندلسيين وحسن معاملتهم، والأمان على أموالهم وزيادة الصداقة بينهم.[6]

إن العلاقة بين الأندلس وبلاد المشرق كانت أكثر من ضرورية، وذلك لوحدة الدين والأعراق والثقافة العربية، ما يفسر الارتباط التجاري الوثيق مع بلاد المشرق، وبالخصوص أرض الشام التي كانت مهد الحكم الأموي الأول.

---

[1]- محمد عبد الحليم رجب، العلاقة بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص 479.

[2]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 62.

[3]- عبد الملك بن حبيب الليثي من أهل قرطبة، يكنى أبا مروان، روى عن أبيه علمه، رحل إلى المشرق حاجا وتاجرا، وكان مقدما في المشاورة في الأحكام، توفي سنة(298هـ/910م) انظر، ابن الفرضي، المصدر السابق، ص 942.

[4]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص 292.

[5]- خالد أحمد سلمي زنيد، التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف فالح ناصر حسين، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1412هـ-1992م، ص 139.

[6]- ابن بسام الشنترني، مصدر سابق، ص 60.

## ج- العلاقة التجارية للأندلس مع الممالك النصرانية:

كان الارتباط التجاري مع الممالك النصرانية ضروريا وطبيعيا، بحكم الجوار والتواصل الجغرافي، وكذلك وجود أهل الذمة النصارى الذين كان لهم دور في تلك العلاقات، كما أن من سكان الأندلس المولدين من لهم قرابة مع سكان الشمال النصارى، وكان التجار اليهود دور كبير، إذ كان يسمح لهم بحرية المتاجرة في كلا الجانبين.

استعادت الممالك النصرانية أنفاسها في بداية الفترة الأموية، بحيث اتسعت حدودها فيما بين الجبال والقفل، حتى أصبحت تمتد من بلاد البشكنس شرقا إلى المحيط غربا، ومن المحيط شمالا إلى ما بعد ضفاف نهر دورية جنوبا، وتشمل عدة مناطق وقواعد.[1]

وبرغم من استمرار حالة العداء مع هذه الممالك طيلة فترة عهد الإمارة (138-316هـ /755-928م)، إلا أن ذلك لم يمنع التبادل التجاري الذي لم يتوقف بينهما حتى بدون توثيق، فقد كانت البضاعة الأندلسية تنتقل إلى تلك الممالك لجودتها، والذي كان يتولى عملية التبادل التجاري في هذه المرحلة هم التجار من فئة اليهود، حيث كان يسمح لهم بالمرور من و إلى تلك الممالك.

وقد استدل على هذا التبادل من خلال العثور على نقود أندلسية في مملكة نبرة تعود لفترة الولاة،[2] أما بالنسبة إلى عهد الخلافة- وربما لأن جدته كانت ابنة أحد أمراء النصارى- فقد سمح عبد الرحمن الناصر بالتبادل التجاري مع الممالك الإسبانية والدول الأوروبية.[3]

وما يؤكد وجود علاقات مع الممالك النصرانية سفارة كونت برشلونة إلى الخليفة الناصر، والتي كان هدفها تجاري، وأيضا في عهد الناصر أرسل كونت برشلونة أنجل(Angel) سفارة إلى قرطبة، وطلب من الخليفة تأمين التجار النصارى من الممالك النصرانية الشمالية، عند دخولهم الأراضي الإسلامية في الجنوب وأجابه الخليفة إلى طلبه، فأنفذ أوامره إلى الولاة بتأمين جميع التجار القادمين من برشلونة على دمائهم وأموالهم وما تحمله سفنهم.[4]

---

[1]- محمد عبد الله عنان، دولة...، ص 222.

[2]- عبد الحليم رجب، مرجع سابق، ص 479.

[3]- المقري، مصدر سابق، ج1، ص ص 363، 366.

[4]- منى على إبراهيم المر، نصارى الأندلس والسفارات والوفود، المجلة العلمية لكلية الأدب، قسم التاريخ، جامعة دمياط- مصر، 13 جانفي 2022، ص 52.

**د- صادرات وواردات الأندلس في العهد الأموي:**

امتازت الدولة الأموية في الأندلس بحرية التجارة خلال عهدها بشكل عام، حيث جاب التجار الأندلسيون دول المشرق والمغرب، كما كان التجار المسلمين وغير المسلمين يأتون إلى الأندلس ببضائعهم ولم يحد الخلاف السياسي من هذه الحرية،[1]هذه الحرية جعلت من حركة الصادرات والواردات في زيادة، وقد تنوعت في محتواها من الضروريات إلى الكماليات، وسنذكر بقليل من التفصيل ما حوته الصادرات والواردات الأندلس من سلع وبضائع.

**د-1- الصادرات:**

تنوعت صادرات الأندلس في فترة بني أمية، حيث اشتملت لائحة الصادرات على العديد من المواد المتنوعة كالمحاصيل الزراعية والمواد التموينية والخام والمصنوعات، إلى غير ذلك مما جادت به أرض الأندلس الخصبة، وفاض عن حاجتها، ومن بين الصادرات تلك الفترة نذكر:

**د-1-1-المواد التموينية والأساسية:**

ولقد شكت المزروعات أهم صادرات الأندلس،[2] ومنتجاتها مثل الخضر والفواكه فتصدر إلى سائر بلاد العالم الإسلامي، مثل التين المالقي الذي ذكره الإدريسي في قوله: "**وتينها يحمل إلى بلاد مصر والشام والعراق وربما وصل إلى الهند وهو من أحسن التين طيبا وعذوبة**"[3]

و شكلت مادة الزيت أحد أهم الصادرات الأندلسية، حيث كان يصدر الفائض منه إلى بلدان الشرق الإسلامي والهند والمغرب وأوروبا.[4]

---

[1]- ابن حيان، المقتبس...، تحقيق، عبد الرحمن حجي، ص 454.

[2]- أنظر، الملحق رقم 05.

[3]- الإدريسي، مصدر سابق، ج2، ص 565.

[4]- الزغول محمد حسين، المرجع السابق، ص 132.

كما كان القمح والشعير والبقوليات في سنوات الرخاء يزيد عن حاجة، وكان فائض في إنتاج البلاد فيتم تصديره إلى دول المغرب الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك وجود صناعات نسيجية أندلسية امتازت بطابعها الخاص، وشهرة تلك الصناعات فاقت نظيرتها في الشرق والغرب[1]مما ساهم من حركة التجارة، فمثلا وجدت الملابس الجلدية التي تميزت بها مدينة قرطبة ولاقت رواجا كبيرا في دول أوروبا.[2]

## د-1-2- المعادن والخشب ومواد أخرى:

كانت الأندلس غنية بالمعادن منذ القدم،[3]حيث استفاد منها الرومان إلى حد كبير، ومن ذلك الحديد والذهب والفضة والرصاص والنحاس، ولما دخل المسلمون الأندلس استفادوا من المعادن غاية الاستفادة،[4] كما امتازت بلاد الأندلس بتوفر الظروف الملائمة لنمو الأشجار، وخاصة البلوط الذي اشتهرت بإنتاجه قرطبة،[5]واستغلت هذه الأشجار إما لبيع الثمار أو الخشب أو للصناعة، فتم صنع الأواني والمخابئ والأطباق التي حملت من حصن قيشاطة إلى أكثر بلاد المغرب، وكذلك آلات الموسيقى كالبوق،[6]أما الزئبق الذي كان يستخرج من نواحي قرطبة فصدّر إلى الكثير من الجهات كالمغرب،[7] والكبريت الذي منه الأحمر ومنه الأصفر فصدّر إلى بلاد الشام والعراق.[8]

## د-1-3- الرقيق:

يعتبر الرقيق من السلع التي تاجر بها الأندلسيون سواء اليهود أو المسلمين، فمنذ أوائل القرن الثالث الهجري، التاسع ميلادي، كان الرقيق يجلب إلى الأندلس من غرب أوروبا

---

[1]- ابن سعيد، مصدر سابق، ج2، ص 193.

[2]- عاشور سعيد عبد الفتاح، المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية، المكتبة المصرية، القاهرة- مصر، 1982م، ص 183.

[3]- أنظر، الملحق رقم 06.

[4]- محمد سالم الخليفات، المرجع السابق، ص 73.

[5]- نفسه، ص 74.

[6]- أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص 305.

[7]- عمر محمد المزايدة، مرجع سابق، ص 197.

[8]- الزهري، مصدر سابق، ص 87.

وإسبانيا النصرانية، ومن ثم يتم إعادة تصديرهم إلى المناطق الإسلامية في المغرب والمشرق الإسلامي.[1]

**د-2- الواردات:**

على ما تمتلك بلاد الأندلس من حجم كبير من الصادرات إلا أن ذلك لا يعني أنها استغنت بنفسها عن الأقطار الأخرى، لقد كانت حركة الواردات القادمة للأندلس من البلدان الأخرى نشطة، وخاصة في فترة عبد الرحمن بن الحكم،[2]ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف.

**د-2-1- مواد تموينية:**

وأهمها القمح الذي كان يستورد من بلاد المغرب الإسلامي، ورغم انه يزرع في الأندلس إلا أنه في سنوات الجفاف والقحط تضطر الدولة إلى استيراده كمادة أولية، لتقوم هي الأخرى بتخزينه،[3] كما كان يجلب كميات وفيرة من الجوز واللوز والفستق من مدينة سبة المغربية والقيروان،[4] وقد جلبت إلى الأندلس ثمار وغرس أشجار بعض الفواكه الغير متوفرة من أجل غرسها، ومنها النخيل والرمان السفرجل والتين،[5] كما كان من الواردات التوابل والطيب، ويستورد معظمه من الهند والشرق الأقصى.

**د-2-2- مواد أولية:**

باعتبار أن الأندلس شهدت تقدما في الصناعات، التي اعتمدت على مواد أولية لاستعمالها في الصناعة ومنها استيراد خيوط الكتان والصوف الخام من مصر والمغرب، واستعمل في الصناعات النسيجية ولإعادة تصديرها.[6]

وقد كان بعض من تجار المشرق يفدون إلى الأندلس بأصناف الأقمشة والمنسوجات فكان وثيمة بن موسى بن فرات،[1] (ت 801/237م)، يخرج من فارس ومنها إلى البصرة ثم

[1]- أوليفا كونستبل، المرجع السابق، ص 295.

[2]- خالد حمود البكر، مرجع سابق، ص 289.

[3]- محمد حسين الزغول، المرجع السابق، ص 135.

[4]- الحموي، مصدر سابق، ج4، ص 383.

[5]- المقري، مصدر سابق، ج1، ص 134.

[6]- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 108.

إلى مصر ثم الأندلس متاجرا بالألبسة،[2]وكان يجلب إلى بلاد الأندلس كميات وفيرة من الجلود، خاصة جلود الثعلب والفنك، وذلك من مدينة المهدية وفاس، ومن خرسان في أقصى الشرق،[3]وهو من السلع التي أحضرت من قبل تجار ذهب لأجل استخدامه في تزين البيوت.[4]

أما المسك والكافور كان يستورد من الهند لقلة توفره في الأندلس، وجلبه تجار الرقيق إذ كانوا يجلبونه من سواحل البحر الأسود ومن لمبرديا(Lanbardia) وكلابريا(Calabria) في إيطاليا بالإضافة إلى ما يجلب من الدول الإسبانية النصرانية ودول أوروبا الشرقية والغربية وجهات البحر الأسود.[5]

[1]– وثيمة بن موسى بن الفرات الفارسي من أهل فارس، يكنى أبا زيد، توفي بمصر سنة (237هـ/851م)، أنظر، ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 883.

[2]– خالد حمود البكر، المرجع السابق، ص 282.

[3]– عمر محمد المزايدة، مرجع سابق، ص 199.

[4]– أوليفا كونستبل، المرجع السابق، ص 252.

[5]– عمر محمد المزايدة، مرجع سابق، ص 201.

## خـــــــــاتمة:

من خلال دراسة موضوع النشاط التجاري في بلاد الأندلس خلصنا إلى جملة النتائج الموالية:

– ساهم موقع الأندلس المفتوح على عدة واجهات بحرية، وخصوبة أراضيه، في أن يكون أحد أهم العوامل المساعدة على نمو وتطور النشاط التجاري.

ـ يعود السبب في الحركية التجارية التي شهدها الأندلس خلال العهد الأموي، إلى توفير الأمراء والخلفاء للأمن في البلاد، وهو ما انعكس بدوره على النشاط الاقتصادي خاصة التجارة.

– كان للوزن السياسي للدولة الأموية في الأندلس انعكاسا إيجابيا على التجارة الخارجية، من خلال حماية وتأمين سلع ومراكب كبار التجار على مختلف جنسياتهم، لتصبح بذلك وجهة رئيسة لتجار العالم.

– إن توفر الوسائل والتسهيلات للعمل التجاري، سمحت في بروز بلاد الأندلس كمحور حضاري.

– شكلت المراكز التجارية في بلاد الأندلس مثل طليطلة، جيان، بلنسية نواة التجارة الداخلية والخارجية.

– رغم الاضطرابات السياسية الداخلية بفعل الفتن والثورات في بعض فترات الحكم الأموي، أو أعمال قطع الطريق واللصوصية، إلا أن التجارة حافظت على حركيتها ونشاطها نسبيا.

– ساهمت الطرق البرية والنهرية والبحرية بشكل كبير في نمو وتطور النشاط التجاري بالأندلس، وهذه الطرق منها ما كان قديما من العهد الروماني وتم رصفه (تعبيده)، ومنه ما شقه الأمويون في عهدهم.

تنوعت أشكال وأساليب التعامل التجاري في الأندلس وذلك راجع إلى التنوع العرقي والثقافي في الأندلس والذي أنتج ثقافة أندلسية جديدة، ولكن الملاحظ أن هذه التعاملات كلها كان تحكمها الشريعة الإسلامي وتهذبها.

– أدى تنوع فئات التجار، وانتشار الأسواق، وتوفر السلع لتوسع تجارة الأندلس، وجعل الإقبال على امتهان التجارة مقصد لطالبي الرزق والثراء.

– شكلت الأسواق محور النشاط التجاري في الأندلس خلال العهد الأموي، وذلك لما تميزت به من كثرة السلع والمنتجات الواردة إليها من المناطق الداخلية والخارجية.

– يعد نظام الحسبة أنجع النظم لضبط وتنظيم الأسواق الداخلية، وكان دور صاحب السوق أساسي في منع الغش والتدليس، الأمر الذي ساعد على استقرار التجارة في الأندلس.

– من خلال الدراسة تبين لنا أن معظم تعاملات الأندلس التجارية كانت مع بلاد المغرب أولا ثم المشرق الإسلامي، ورغم التواصل الجغرافي مع الممالك النصرانية وأوروبا بقيت وجهة الأندلس نحو العالم الإسلامي.

–شكل التبادل التجاري بين الأندلس وبلاد المغرب نوع من التكامل، حيث تخصص كل إقليم في إنتاج سلع له فيها أفضلية ليتبادلها مع سلع أخرى ليس له فيها أفضلية، ليحقق نظرية القيمة النسبية المعروفة لدي رجال الاقتصاد.

–رغم ما توصلنا إليه من المصادر التاريخية حول نشاط التجارة في الأندلس أيام الدولة الأموية، أو ما هو متوفر من المصادر عموما، فإنه غير كافي لتوضيح الصورة الحقيقية للتجارة وبكل تفاصيلها في الأندلس في ذلك العهد، وتبقى معلومات حول الكم والعدد وتفاصيل أخرى تحتاج إلى وثائق رسمية من تلك الفترة ليتضح الوضع الحقيقي للتجارة، لذلك يبقى هذا الموضوع مفتوحا وقابلا للبحث فيه أكثر.

# الملاحق

# الملاحق:

## - الملحق رقم:01

خريطة تبين أهم المدن التي كانت تمثل مراكز تجارية في الأندلس

رابح رمضان، مرجع سابق، ص 170.

- **الملحق رقم:02**

خريطة تبين الطرق التجارية للأندلس والدول المتعاملة معها

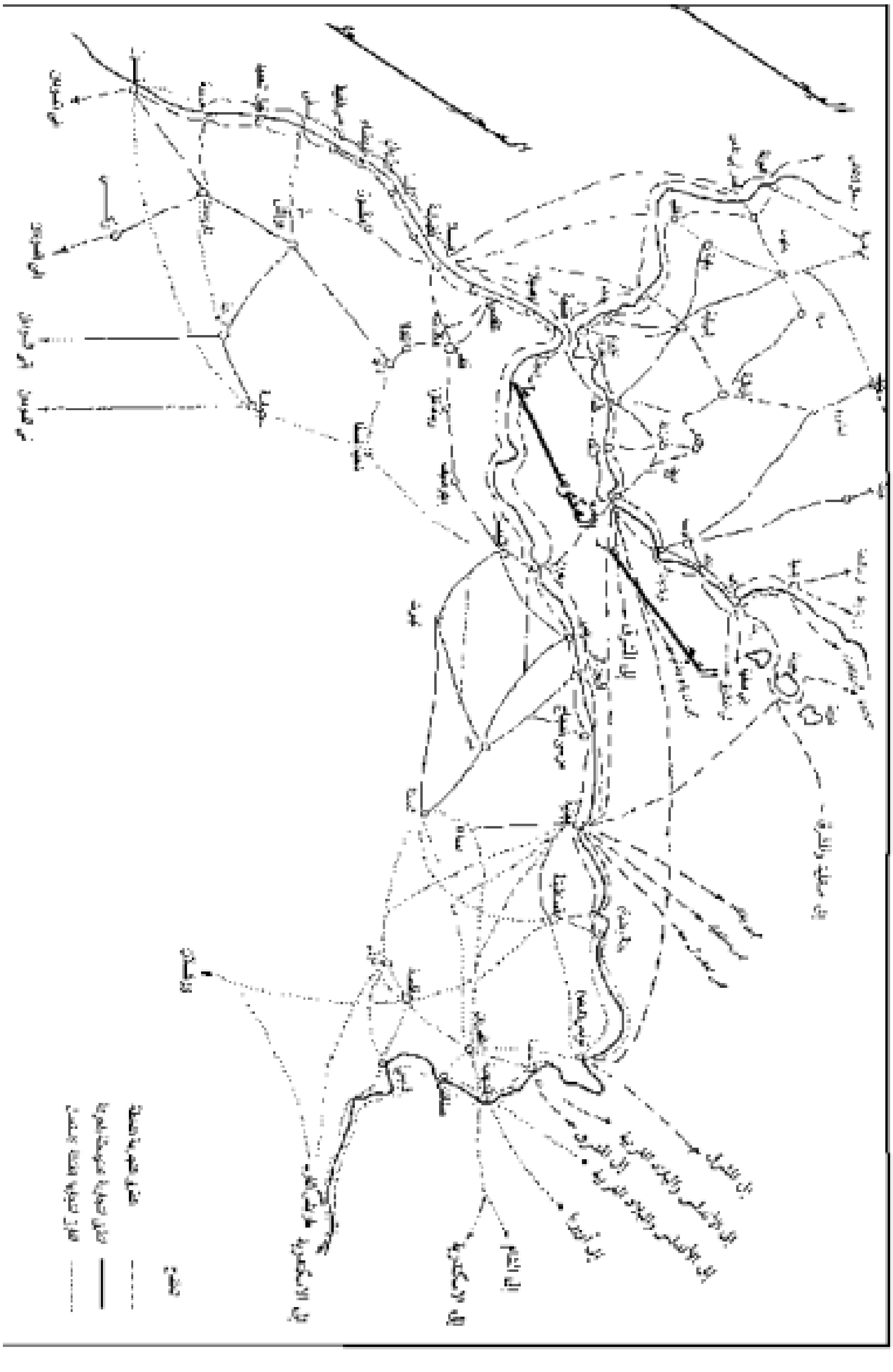

رابح رمضان، مرجع سابق، ص 171.

- **الملحق رقم:03**

الدينار الذهبي في عهد الخليفة الناصر لدين الله (316-350هـ/929-961م)

| | |
|---|---|
| <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين قاسم.<br>1 | <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين قاسم.<br>2 |
| <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين قاسم.<br>3 | <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة الزهراء سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين محمد.<br>4 |
| <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة ثلاثين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين قاسم.<br>5 | <br>الوجه: حول الدائرة:بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة الزهراء سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة.<br>الوسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.<br>الخلف: حول الدائرة:محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.<br>الوسط: الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين محمد.<br>6 |

رابح رمضان، مرجع سابق، ص 174

- **الملحق رقم:04**

صورة تبين جانب من مظاهر التعامل التجاري في الأندلس

تجار يتعاملون بالنسيج وسلع أخرى:

تجار يبيعون الفخار أو بضاعة في جرار فخارية:

أوليفا كونستبل، مرجع سابق، ص ص 232، 234

- **الملحق رقم:05**

خريطة تبين توزع المنتجات الصناعية والمعادن في الأندلس في عهد الدولة الأموية

رابح رمضان، مرجع سابق، ص 170.

**-الملحق رقم:06**

خريطة تبين توزع المنتجات الزراعية في الأندلس في عهد الدولة الأموية

رابح رمضان، مرجع سابق، ص 169.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا- المصادر:

**ابن العطار** علاء الدين على بن داوود الشافعي(ت724هـ/1324م)، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، شركة البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1427هـ- 2006م.

1. **ابن الفرضي** أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف(ت402هـ/1012م)، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تحقيق، السيد عزت العطار الحسيني، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
2. **ابن الفقيه** أبي بكر أحمد بن محمد الهمداني(ت340هـ/951م)، مختصر كتاب البلدان، دار صادر، بيروت، 1402هـ.
3. **ابن القوطية** أبو بكر محمد بن عمر القرطبي(ت367هـ/977م)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأنباري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني،1989م.
4. **ابن الكردبوس** مروان ابن عبد الملك(أواخر ق6هـ/12م)، تاريخ الأندلس، تحقيق، أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971م.
5. **ابن بسام** أبي الحسن علي الشنترني(ت 354هـ/965م)، الذخيرة من محاسن الجزيرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، كلية الآداب لجامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1358هـ/1939م.
6. **ابن بشكوال** أبو القاسم(ت578هـ/1183م)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم، تحقيق، بشار عواد، ط1، دار الغرب الأندلسي.
7. **ابن جلجل** أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي(ت331هـ/943م)، طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق فؤاد سيد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
8. **ابن حوقل** أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض(ت377هـ/988م)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.

9. **ابن حيان** أبو مروان القرطبي(ت467هـ/1075م)، المقتبس، تحقيق و نشر شالميتا- ف. كوري نطي- م صبح وغيرهما، المعهد الاسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرباط، مدريد،
10. **ابن حيان** أبو مروان القرطبي، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، القاهرة، 1415هـ، 1994م.
11. **ابن حيان** أبي مروان الأندلسي، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق صلاح الدين الهواري ط1، المكتبة العصرية بيروت، 2006م.
12. **ابن خردذابة** أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت280هـ/893م)، المسالك والممالك، دار صادر أفست ليدن، بيروت– لبنان، 1889م، ص 153.
13. **ابن خلدون** عبد الرحمن(ت808هـ/1405م)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق، سهيل زكار، ط1،دار الفكر، بيروت–لبنان،1401هـ/1981م.
14. ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، تحقيق، هيثم جمعة هلال، ط1، دار مكتبة المعارف، بيروت، 2019م.
15. **ابن رشد** محمد بن احمد بن احمد القرطبي المالكي(ت520هـ/1126م)، فتاوى بن رشد، تحقيق، المختار الطاهر التليلي، السفر الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1407هـ/1987م.
16. **ابن سعيد** أبو الحسن على بن موسى المغربي الأندلسي(ت685هـ/1286م)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق، شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1955.
17. **ابن عبد الرؤوف** أحمد بن عبد الله القرطبي(424هـ/1032م)، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة، تحقيق، لفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار، القاهرة، 1955م.
18. **ابن عذارى** المراكشي(ت695هـ/1295م)، البيان المغرب في أخبار إفريقية والأندلس والمغرب، دار صادر، بيروت، 1950م.
19. **ابن غالب** محمد ابن أيوب، قطعة من كتاب فرحة الأنفس من كنوز الأندلس ومدنها، تحقيق، لطفي عبد البديع، مج1، ج2، بمجلة معهد المخطوطات العربية، 1955م.

20. **ابن منظور** جمال الدين بن مكرم(ت711هـ/1311م)، لسان العرب، ج 10، دار صادر، بيروت- لبنان، 1970م.

21. **ابن بصال** عبد الملك(ت5هـ/11م)، الفلاحة، ترجمة، وتعليق مارية مياس ومحمد عزيمات، معهد مولاي الحسن، تطون 1955م.

22. **أبي الأصبغ** عيسى بن سهل بن عيد الله(ت486هـ/1093م)، الإعلام بنوازل الأحكام، تحقيق، نورة محمد هبد العزيز التويجري، ط1، 1415هـ/1995م.

23. **الإدريسي** أبي عبد الله محمد بن محمد(ت560هـ/1165م)، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد- الظاهر- القاهرة، 1422هـ/2002م.

24. **الإصطخري** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي(ت ق 4هـ/10م)، المسالك والممالك، تحقيق، محمد جابر عبد العال، مطابع دار العالم، القاهرة.

25. **البكري** أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز(ت486هـ/1094م)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

26. **الحموي** شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت626هـ/1229م)، معجم البلدان، دار صادر، ط 8، بيروت، 2010م.

27. **الحموي** شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ-1977م.

28. **الحميدي**، جذوة المقبس في ذكر ولاة الأندلس(ت487هـ/1095م)، تصحيح، محمد بن تاويت، مكتبة الخانجي، القاهرة.

29. **الحميري** محمد بن عبد الله بن عبد المنعم(ت900هـ/1495م)، صفة جزيرة الأندلس- منتخبة من كتاب الروض المعطار، تحقيق، ليفي بروفنسال، ط3، دار الجبل، بيروت- لبنان، 1408هـ- 1988م.

30. **الحميري** محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق، إحسان عباس، ط2، بيروت، 1984م.

31. **الخشني** محمد بن حارث بن أسد(ت971م)، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1989م.

32. **الدمشقي** أبي الفضل جعفر بن على(ت ق5هـ/11م)، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، تحقيق، محمود الأرناؤوط، ط1، دار الصادر، بيروت، 1999م.

33. **الزهري** أبي عبد الله محمد بن أبي بكر(ت أواخر ق6هـ)، كتاب الجغرافيا، تحقيق، محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر.

34. **السقطي** أبي عبد الله محمد بن أبي محمد الأندلسي(ق6هـ)، آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق، ليفي بروفنسال، طبعة باريس 1931م.

35. **شيخ الربوة** أبو عبد الله محمد ابن أبي طالب الأنصـــاري،(ت727هـ/1326م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993م.

36. **الشيرازي** عبد الرحمن(ت نحو590هـ/1195م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مجلة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1365هـ/1946م.

37. **العذري** أحمد بن عمر بن أنس ابن الدلائي(ت478هـ/1085م)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار، تحقيق، عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد.

38. **القاضي عياض** أبو محمد عبد الوهاب المالكي(ت421هـ/1031م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق، أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة، بيروت.

39. **القزويني** زكرياء بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد(682هـ/1283م)، دار صادر، بيروت.

40. **القلقشندي** أبي العباس احمد، صبح الأعشى(ت820هـ/1418م)، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1432هـ/1915م.

41. **المجيلدي** أحمد ين سعيد(ت1093هـ/1681م)، التسيير في أحكام التسعير، تحقيق، موسى لقبال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، القاهرة، 1981م.

42. **المقري** شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، (ت1041هـ/1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1988م.

43. **مؤلف مجهول**، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق إبراهيم الابياري، ط2، بيروت، 1410هـ/1989م.
44. **الونشريسي** أحمد أبي العباس(ت914هـ/1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، تحقيق، محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية- بيروت، 1401هـ/1981م.
45. **الونشريسي** أحمد بن يحي، كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، تحقيق، محمد الأمين بلغيث، مطبعة لافوميك، الجزائر ،1994م.
46. **يحي بن عمر** الأندلسي(ت289هـ/901م)، أحكام السوق، تحقيق محمود علي مكي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، 1375هـ/1956م، الإدارة العامة للثقافة مصر، 2014م.
47. **اليعقوبي** أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر(ت284هـ/897م)، تحقيق محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

**ثانيا- المراجع:**

**أ-المراجع العربية:**

1. **أبو الفضل** محمد أحمد شرق الأندلس في العصر الإسلامي(515-696هـ/1161-1687م) دراسة في التاريخ السياسي الحضاري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996م.
2. **أبو مصطفى** كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996م.
3. **أبو مصطفى** كمال السيد، تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي- دراسة في التاريخ السياسي والحضاري(90-490هـ/814-1102م)، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 47.
4. **أبو مصطفى** كمال السيد، دراسات أندلسية في تاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية، 1946م.

5. **إسماعيل** محمود، الخوارج في المغرب الإسلامي، دار العودة، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1976م.
6. **بروفنسال** ليفى، سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة، محمد عبد الهادي تسعيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1951م.
7. **بروفنسال** ليفى، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة، طاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
8. **البكر** خالد بن عبد الكريم بن حمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة(138-316هـ/755-928م)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1993م.
9. **بول** ستانلي لين، قصة العرب في اسبانية، ترجمة، علي الجارم بك، مدينة نصر، القاهرة، 2012م.
10. **الجنحاني** الحبيب، المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار عالم المعرفة، الكويت، 2005م.
11. **جودت** عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
12. **حتاملة** محمد عبده، الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة- دراسة شاملة، مطابع الدستور التجارية، عمان، 2000م.
13. **حسن** حمدي عبد المنعم محمد، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في العصر المرابطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م.
14. **الخالدي** يونس عبد العزيز، اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس، (92-711هـ/897-1490م)، مطبعة ومكتبة دار الأرقم، غزة، فلسطين، 2011م.
15. **دوزي**، رينهارت، المسلمون في الأندلس، اسبانيا الإسلامية، ترجمة، د حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م.
16. **دويدار** حسين يوسف، المجتمع الأندلس في العصر الأموي(138-422هـ/755-1030م)، ط1، مطبعة الحسين الإسلامي، كلية اللغة العربية، جامعة المزهر، 1414هـ-1994م.

17. **رجب** محمد عبد الحليم، العلاقة بين الأندلس الإسلامية واسبانية النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة.
18. **الريس** محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار المعارف، ط3، جامعة القاهرة، 1969م.
19. **سالم** عبد العزيز، تاريخ مدينة المرية الإسلامية- قاعد أسطول الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 1984م.
20. **سالم** عبد العزيز، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس(دراسة تاريخية عمرانية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
21. **سالم** عبد العزيز، تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985م.
22. **السلمي** إبراهيم بن عطية، تاريخ مدينة طليطلة في العصر الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2009م.
23. **طقوس** محمد سهيل، تاريخ المسلمين في الأندلس(91-892هـ/710-1992م)، ط1، دار النفائس، بيروت- لبنان، 2005م.
24. **عاشور** سعيد عبد الفتاح، المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية، المكتبة المصرية، القاهرة- مصر، 1982م.
25. **العروي** عبد الله، تاريخ المغرب في عهد الوحدة والسطوة، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000م.
26. **عنان** محمد عبد الله، الآثار الأندلسية الباقية في اسبانيا والبرتغال، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1417هـ/1997م.
27. **عنان** محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول، ج2، ط4، مكتبة الخانجي، مصر، 1417هـ/1997م.
28. **الفقي** عصام عبد الرؤوف، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة النهضة للنشر، القاهرة.
29. **فكري** أحمد علي، قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983م.

30. **القاسمي** خالد محمد، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ط1، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1448هـ

31. **كولان** ج، س، الأندلس، ترجمة، إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسن عثمان، دار الكتب اللبناني، بيروت– لبنان، 1980م.

32. **كونستبل** أوليفيا ريمي، التاجر والتجارة في الأندلس، ترجمة، فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض– السعودية، 2002م.

33. **لقبال** موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي(نشأتها وتطورها)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م.

34. **لويس** أرشيبالد، ر، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م– 1100م) ترجمة أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

35. **محمود** منى حسن، المسلمون بالأندلس وعلاقاتهم بالفرنجة، دار الفكر العربي، القاهرة 1986.

36. **مصطفى** سامية مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين(484–620هـ/1902–1223م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003م.

37. **مصطفى** سامية مسعد، العلاقات بين المغرب والأندلس في عهد الخلافة الأموية، ط1، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 2000م.

38. **موسى** عز الدين احمد، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م.

39. **موسى** عز الدين أحمد، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1983م.

40. **مؤنس** حسين، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مكتبة مدبولي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ط2، مدريد– اسبانيا، 1976م.

**ب-الرسائل الجامعية:**

1. **آل زيد** خالد بن عبد الله بن حسين، مدينة مالقة منذ عصر الطوائف (422-892هـ)- دراسة سياسية اقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ الإسلامي، إشراف سعيد بن عبد الله البشري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، السعودية، 1430هـ/2009م، ص 29.
2. **الخليفات** محمد عطا الله سالم،التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ/755-1030م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د.محمد العمايرة، قسم التاريخ، جامعة مؤتة- الأردن، 2004م.
3. **رمضان** رابح، النشاط الاقتصادي بالأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين العاشر والحادي عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، اشرف د بن معمر محمد، جامعة وهران، 2008/2007م.
4. **الزغول** جهاد غالب مصطفى، الخرف والصناعات في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا جامعة الأردن، 1994م.
5. **زنيد** خالد أحمد سلمي، التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف فالح ناصر حسين، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1412هـ- 1992م.
6. **عفانة** فلنتينا سليمان، مملكة اشبيليا زمن بني عباد وعلاقتهم الداخلية و الخارجية (414-484هـ/1023-1069م)، قدمت هذه الرسالة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، إشراف هشام أبو رميلة، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2002م.
7. **كربوعة** سالم ، ثورات المولدين على الإمارة الأموية في الأندلس وآثارها(275-300هـ/888-912م)، إشراف عبد العزيز شهب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأستاذة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة- الجزائر، 2010/2009م، ص 116.

8. **المزايدة** عمر زغل محمد، الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ، إشراف حسين فلاح كساسي، عمادة الدراسات العليا لجامعة مؤته، الأردن، 2009م.
9. **منصوري محمد**، مقاصد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف يحي عز الدين، قسم الشريعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار – الجزائر، 2009– 2010م.
10. **ج– المجلات العلمية:**
11. **أبو حسان محمد**، تأثير الحضارة العربية الإسلامية في النهضة الاقتصادية والتجارية الدولية، مج 11، 12، مجلة الندوة، 2000م.
12. **بوتشيش** إبراهيم القادري، أزمة التجارة في أواخر عصر الإمارة(205–300هـ)، دورية كان التاريخية، السنة الثاني عشر، العدد الرابع والأربعون، 2019م.
13. **بوركبة محمد**، الحياة الاجتماعية من خلال "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والمغرب" للشيخ احمد الونشريسي، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 24، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة وهران، ذوالحجة 1435هـ/اكتوبر 2014م.
14. **الزغول** محمد حسين، التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس في المدة(138–422هـ/756–1031م)، مجلة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2016م.
15. **زناتي** أنور محمود، اختلاس المال العام في الأندلس(138–697م/756هـ–1492م)، مجلة عصور الجديدة، مصنفة ج يصدرها مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، 2022.
16. **السعيد** عصام، طليطلة في العصر الإسلامي، مجلة مدن وثقافة، مج17، العدد 6، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الإسكندرية.
17. **الشويلي** عصام كاطع داود، إسهامات التجار في الحياة السياسية(92–422هـ)، العدد 25، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، كانون الأول 2018.

18. **المر** منى على إبراهيم، نصارى الأندلس والسفارات والوفود، المجلة العلمية لكلية الأدب، قسم التاريخ، جامعة دمياط– مصر، 13 جانفي 2022.
19. **مؤنس** حسين، المسلمون في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الحروب الصليبية، مجلة التاريخية المصرية، العدد الأول، المجلد الرابع، القاهرة، 1951م.

# فهرس المحتويات

**مقدمـــــــــــة:..... أ**

**الفصل الأول: المراكز التجارية وعوامل ظهورها:.....1**

أولا- الوضع الاقتصادي في عهد الدولة الأموية:.....1

ثانيا-المراكز التجارية في الأندلس:.....8

ثالثا: عوامل نمو التجارة بالأندلس في العهد الأموي:.....17

**الفصل الثاني:الطرق التجارية ووسائل وعوائق التجارة في الأندلس:.....24**

أولا_ الطرق التجارية:.....24

ثانيا- وسائل العمل التجاري في الأندلس:.....32

ثالثا- عوائق التجارة في الأندلس:.....44

**الفصل الثالث: التجارة الداخلية والخارجية في الأندلس:..... 50**

أولا- التجارة الداخلية:.....50

ثانيا- التجارة الخارجية:.....64

**خـــــــــاتمة:.....72**

**الملاحق:.....75**

**قائمة المصادر والمراجع :.....82**

**ملخص:**

*توفرت بلاد الأندلس زمن الحكم الأموي (138- 422هـ/722- 1030م)، على جملة من الخصائص الطبيعية والسياسية، التي انعكست بدورها على الجانب الاقتصادي سيما التجاري منه الذي عرف حركية ونشاطا كبيرا، مستفيدا من المراكز التجارية على غرار قرطبة، وجيان، وبلنسية،... وما ساعد النشاط التجاري هو توفر الطرق ووسائل العمل التجاري، مما أدى إلى تزايد اهتمام أهل الأندلس بالتجارة، مما سمح ببروز فئات مختلفة تمتهن التجارة، وكانت أسواق الأندلس عامرة بمختلف أنواع السلع المحلية، مما دفع بالقائمين عليها بضبطها مراقبتها عبر نظام الحسبة، ونتيجة لذلك اكتسبت التجارة الأندلسية رواجا واسعا جعل منها مقصدا للتجار من مختلف أقطار العالم، وهذا ما وسع العلاقات الخارجية للأندلس، وزاد في حركة الصادرات والواردات.*

***summary**:*

*The country of Andalusia at the time of the Umayyad rule (138-422 AH / 722-1030 AD) had a number of natural and political characteristics, which in turn were reflected in the economic side, especially the commercial part of it, which was characterized by great mobility and activity, benefiting from commercial centers such as Cordoba, Jain, and Valencia..., What helped commercial activity was the availability of methods and means of commercial work, which led to an increased interest of the people of Andalusia in trade, which allowed the emergence of different groups that practiced trade. As a result, Andalusian trade gained wide popularity, which made it a destination for merchants from different countries of the world, and this expanded the foreign relations of Andalusia, and increased the movement of exports and imports.*